

عنوان المجلة:

قضايا اسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

رقم التسجيل

VR.3373 – 6327.B

العدد الاول جويلية 2019

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية

برلين- ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : asian@democraticac.de

"السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق (2000م-2017م)"

Russian Foreign Policy towards Iraq 2000 - 2017

أ.ربا عبادة مسودة.

عضو هيئة تدريس في جامعة القدس المفتوحة- رام الله- فلسطين

ملخص: شهد العقد الاخير تحولات جذرية على صعيد السياسة الخارجية الروسية، وكان من اهم المعضلات التي واجهت روسيا خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 هو التركيز على إعادة صياغة سياسة خارجية جديدة بعد التحولات الجديدة في النظام الدولي تحت زعامة الولايات المتحدة الامريكية. وأثناء انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي ومؤسساته، كان على روسيا إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظل هذه الظروف. وتركز السياسة الخارجية الروسية على تحقيق أهداف أساسية منها ضمان أمن البلاد، وتهيئة الظروف للنمو الاقتصادي، وتعزيز الأمن والسلام الدولي، وتعزيز علاقات حسن الجوار لمنع التوترات والصراعات في المناطق المجاورة للاتحاد السوفيتي. وتحقيق أهداف وسياسات داخلية لتحسين الاوضاع الداخلية المتدهورة والسيطرة على الحدود وتحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الوحدة الداخلية. وتعد دولة العراق جزءاً محورياً في منطقة الشرق الأوسط، ولطالما سعت روسيا لإقامة نوع من التحالف الاستراتيجي لتحقيق هدف الوصول للمياه الدافئة. ودراسة موضوع العراق في سياسة روسيا الخارجية لا يتم بمعزل عن الولايات المتحدة الامريكية كونها كانت القوة المحتلة للعراق، والتي عمدت فيها الولايات المتحدة من إخراج روسيا من دائرة اللعبة السياسية في العراق. ومع صعود الرئيس فلاديمير بوتين ومحاولاته لاستعادة الدور دخل الصراع مع الولايات المتحدة في مرحلة مهمة، خاصة في المناطق الاستراتيجية في العالم ومنها العراق.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، النظام الدولي، روسيا، العراق، الولايات المتحدة الامريكية.

Abstract: *The last decade has seen radical changes in Russian foreign policy. One of the main dilemmas facing Russia, especially after the dissolution of the Soviet Union in 1991, was to focus on reformulating a new foreign policy after the new transformations in the international system led by the United States of America. During the collapse and disintegration of the Soviet Union and its institutions, Russia had to restructure foreign policy under these circumstances.*

Russian foreign policy focuses on achieving basic goals, including ensuring the security of the country, creating conditions for economic growth, strengthening international security and peace, and promoting good neighborly relations to prevent tensions and conflicts in the vicinity of the Soviet Union. Achieving internal goals and policies to improve deteriorating internal conditions, control borders, achieve economic growth and maintain internal unity.

The State of Iraq is a central part of the Middle East, and Russia has long sought to establish a kind of strategic alliance to achieve the goal of access to warm water. The study of the issue of Iraq in Russia's foreign policy is not done in isolation from the United States of America because it was the occupying power of Iraq, in which the United States took Russia out of the circle of political game in Iraq. With the rise of President Vladimir Putin and his attempts to restore the role entered the conflict with the United States at an important stage, especially in strategic areas in the world, including Iraq.

Keywords: foreign policy, world Order, Russia, Iraq, United States of America.

المقدمة

شهد العقد الاخير تحولات جذرية على صعيد سياسة روسيا الخارجية، كان من اهمها التركيز على اعادة سياستها الخارجية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، والتحولات الجديدة التي شهدها النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي كان على روسيا إعادة هيكلية السياسة الخارجية في ظل هذه الظروف.[1] وهناك العديد من المحددات التي لعبت دوراً في تحريك روسيا خارجياً منها الموقع الجغرافي المتميز الذي جعل من روسيا جسراً بين القارتين الأوروبية والآسيوية. إضافة الى تطلع روسيا على مياه البحر المتوسط الدافئة، وكسب العلاقات الاقتصادية مع الشرق الأوسط. والرغبة الروسية في استعادة الدور العالمي وحرصها على دعم النهج الأيديولوجي من خلال تعظيم المكاسب.[2]

وحتى تحقق روسيا مكاسبها وموقعها كقوة مهمة في النظام الدولي، لا بد من أن تكون سياستها مختلفة عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية ، ولا يمكن أن تظهر هذه الاهمية إلا في حالة أن تكون سياستها الداخلية والخارجية مستقلة.[3]

وهذا ما أكد عليه فريد زكريا في دراسته بعنوان "عالم ما بعد أمريكا "بأن الولايات المتحدة الامريكية لا تزال هي القوة العظمى على المستوى العسكري والسياسي، اما مجالاتها الاخرى ستتحول بعيداً عن الهيمنة الأمريكية وحتى لو انها كقوة ليست في زوال ولكن على الاقل سيكون هناك قوى تزاحمها.[4] وهذا ما دفع روسيا لتغيير سياستها الداخلية والخارجية بما يحقق مصالحها ويعيد لها الدور والهيمنة في النظام الدولي.

ومنذ وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى الحكم، بدأ بتطبيق مذهب الواقعية في سياسته الخارجية بقوله: "الخيار الواقعي الوحيد لروسيا هو خيار أن تكون دولة قوية وواثقة من قوتها، قوية ليس رغماً عن المجتمع الدولي، وليس ضد دول قوية أخرى، ولكن جنباً الى جنب." وبالتالي كانت خصائص السياسة الواقعية التي اتبعها بوتين مبنية على الاقتصاد والأوروبية والأمننة ورفض الأحادية القطبية والقوة.[5]

وركزت سياسة روسيا الخارجية على تحقيق أهداف أساسية منها ضمان أمن البلاد، وتهيئة الظروف للنمو الاقتصادي، وتعزيز الأمن والسلام الدولي، وتعزيز علاقات حسن الجوار لمنع التوترات

والصراعات في المناطق المجاورة للاتحاد السوفيتي. وتحقيق أهداف وسياسات داخلية لتحسين الاوضاع الداخلية المتدهورة والسيطرة على الحدود وتحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الوحدة الداخلية.[6]

وتعد دولة العراق جزءاً محورياً في منطقة الشرق الأوسط، ولطالما سعت روسيا لإقامة نوع من التحالف الاستراتيجي لتحقيق هدف الوصول للمياه الدافئة. ودراسة موضوع العراق في سياسة روسيا الخارجية لا يتم بمعزل عن الولايات المتحدة الامريكية كونها كانت القوة المحتلة للعراق، والتي عمدت فيها الولايات المتحدة من إخراج روسيا من دائرة اللعبة السياسية في العراق، ومع صعود الرئيس فلاديمير بوتين ومحاولاته لاستعادة الدور دخل الصراع مع الولايات المتحدة في مرحلة مهمة، خاصة في المناطق الاستراتيجية في العالم ومنها العراق.[7]

توضح الدراسة توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق، وتحديداً منذ تولي بوتين السلطة عام 2000، والذي اتخذ موقفاً متفهماً وايجابياً تجاه العراق، من خلال كسر العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. وإعادة الزيارات الدبلوماسية والرسمية المتبادلة بين البلدين، اضافة لتوسع التبادل التجاري، وموقفها من الحرب الاخيرة التي فُرضت على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003. وتعتبر هذه المرحلة مفصلية ومهمة في تاريخ العلاقات الروسية العراقية خاصة فيما حملته من تغيرات مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفهم طبيعة المصالح الروسية في العراق.

1.1 إشكالية الدراسة.

رغم ان السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق شهدت تطوراً وتراجعاً بين مدة وأخرى نتيجة عدد من المتغيرات الداخلية والدولية، لكنها اتجهت لمواجهة التغيرات والتحديات بالارتقاء بهذه السياسة الى مراحل متقدمة تخدم مصالحها بالدرجة الاولى، ومصالح العراق في الوقت نفسه. وبالتالي تحاول الورقة البحثية الإجابة على **السؤال الرئيسي**: ما هي دوافع توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والتي تلعب دوراً كبيراً في سياسة روسيا تجاه العراق؟

وينبثق عن الدراسة أسئلة فرعية أخرى:

- ما هو دور المتغيرات الدولية والاقليمية في سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق؟
- ما هي محددات السياسة الخارجية الروسية في العراق؟
- ما هي أهداف ووسائل السياسة الخارجية الروسية في العراق؟

2.1 فرضية الدراسة.

تنطلق فرضية الدراسة بأن حرص روسيا للارتقاء بسياستها الخارجية تجاه العراق هو نتيجة رغبتها في التوسع لخدمة مصالحها وخاصة الاقتصادية. والتأكيد على عودتها كقوة مؤثرة في النظام الدولي عن طريق مزاحمتها للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. والانتقال لنظام متعدد الاقطاب ضمن مساعيها لإنهاء القطبية الأحادية.

3.1 أهمية الدراسة.

تتمثل أهمية الدراسة حول دوافع توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق وكيف تلعب المتغيرات الدولية في سياسة روسيا الخارجية، والتي تحكمها المصالح القومية للدول والتنافس الواضح والعلني من أجل تحقيق المصالح. وموقفها من الحرب الأخيرة في العراق وكيف كان السلوك الخارجي ازاء هذا الاحتلال. ومن القضايا التي تمر بها المنطقة العربية والتي تعتبر هامة في ظل ما يشهده النظام من إعادة صياغة لطبيعة النظام السياسي الدولي، وكيفية تفاعل الموقف الروسي بناء على دوافع سياسية واقتصادية وأمنية.

4.1 منهجية الدراسة

تقوم الدراسة على اساس تحليل دوافع توجهات سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق، من الناحية السياسة والاقتصادية، وتحليل اسباب هذه التوجهات، ودور المحددات الداخلية والخارجية. وكيف كان للمتغيرات الاقليمية والدولية دور في هذه السياسة، في ظل نظام أحادي القطبية.

5.1 الاطار النظري

إن عملية صنع السياسة الخارجية هي عملية معقدة، ووضح السيد سليم السياسة الخارجية بأنها "البرنامج العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي."[8]

وانطلاقاً من الإطار النظري، فإن صانع القرار قد يغير توجهه في السياسة الخارجية وذلك باختلاف القضية ونوعها وباختلاف الفترة الزمنية، وعلى اساس ذلك تتحدد المصالح والأدوار للدولة التي يكون متفق عليها عن طريق وحدة القرار النهائية.[9]

تتسم الاستراتيجية الروسية بنوع من الواقعية من خلال السعي لبناء سياسة براغماتية. وبدأت روسيا تعمل بها من خلال اظهار وتأكيد قطع علاقاتهم بالماضي الشيوعي والتخلي عن ركائز الحرب الباردة، وجدد بوتين النهج البراغماتي للدولة الروسية وأكد على انه "لكي يكون لك مكان تحت الشمس فلا بد من أن تحتفظ بعلاقة جيدة مع الجميع."[10] **وتؤكد الواقعية الجديدة** على معنى الصراع السياسي للسيطرة، وتمنح الدولة القدرة على تكوين الأهداف والمصالح،[11] وهذا ما تسعى اليه روسيا في سياستها الخارجية تجاه العراق، فهي مبنية على المصالح وتحقيق أهدافها. وأكد والتز على أن رغبة الدول في البقاء يجعلها في موقع التنافس، لكن عليها ألا تستخدم القوة وإلا أتت بنتيجة عكسية، وإنما عليها المحافظة على مكانتها في النظام.[12]

وبالتالي تركز **الواقعية الجديدة** على الاعتماد المتبادل والاعتماد على المعلومات والذي يساهم في تقليل حدة الصراع بسبب تردد الدول والخوف من تجميد أرصدتها الخارجية او توقيف معاملاتها الخارجية،[13] وهذا يتوافق مع سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق والتي تعتبر منطقة حيوية لها نظراً لما تتمتع به العراق من موقع استراتيجي متميز وموارد نفطية.

وتحاول روسيا من خلال هذا النهج اعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها، مما يدفعها لتعزيز وضعها في المناطق الحدودية.[14] وفي سياستها تجاه العراق تؤكد روسيا على ان استقرار منطقة العراق مهم بالنسبة لها من ناحية، ومن ناحية اخرى المحافظة على امنها واستقرارها يعمل على زيادة المصالح والاستثمار الروسي، فكلما كان الأمن والاستقرار متوفر تزداد الاستثمارات والمصالح.[15]

وتسعى روسيا من خلال سلوكها وعلاقاتها الخارجية الى تحقيق عالم متعدد الأقطاب وضمان قربها ومساواتها مع جميع مراكز القوى الأخرى، وان تحول دون تفرد الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي.[16]



اصبح الموقف الروسي أكثر تفهماً وايجابية تجاه العراق منذ تولي بوتين السلطة عام 2000، من خلال تبني روسيا مواقف لصالح العراق، واتجاهها لخرق العقوبات المفروضة عليها. رغم ذلك تسعى روسيا من خلال سياستها البراغماتية الى لعب دور مزدوج، فهي تسعى للحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة بناءً على مصالحها المتنامية من جهة، ومن جهة أخرى تحاول قدر الامكان المحافظة على مصالحها في العراق.[17]

ومنذ تخلي روسيا عن مبادئها الأيديولوجية أصبح المحرك الأساسي في سياستها تجاه العراق مبني على المصالح المتبادلة. وهي قابلة للتطوير او التغيير بحسب ما يقتضيه مفهوم المصلحة لدى روسيا الاتحادية. وهذا تباعاً يفسر تبدل الموقف الروسي تجاه العديد من القضايا العربية وتحديداً العراق،[18] رغم وجود العديد من المتغيرات التي جعلت من هذه العلاقات متفاوتة ما بين التباعد والتقارب. وهذا ما يتفق مع النهج الواقعي الذي يتبناه بوتين في سياسته الخارجية تجاه الشرق الاوسط وتحديداً العراق.

6.1 الدراسات السابقة.

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تحدثت عن السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط وتحديداً العراق، والتي أجمعت على ان الدافع الاساسي تجاه العراق هو بناء على المصالح وتحديداً المصالح الاقتصادية. **فيؤكد الباحث علي الجبوري في دراسة بعنوان "العلاقات العراقية الروسية 1991-2011"** بأن دافع التوجه الروسي للعراق هو المصالح الاقتصادية. كون أن العراق تمتلك موارد ضخمة غير مستغلة، وهذا ما جعل من العراق سوقاً استثمارياً في ظل مرحلة التحول الاقتصادي التي مرت بها روسيا من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي. وهنا يُظهر الكاتب مدى اهمية المصالح الاقتصادية الروسية في العراق لتحقيق أهدافها. وتوجهت روسيا نحو الاستثمار النفطي في العراق ضمن صيغة "النفط مقابل الغذاء والدواء." واتجهت الشركات الروسية إلى شحن واستخراج معظم النفط العراقي وفق الاتفاقيات التي سمحت بها الأمم المتحدة. وبدأت تظهر السلع الروسية في العراق، وقامت العراق باستيراد عدد من القطارات من روسيا، فالعلاقة كانت تبادلية ما بين الطرفين. وفي ظل المتغيرات الدولية التي تمثلت بقرار ضرب العراق من قبل الولايات المتحدة. بدأت روسيا بالتراجع عن السياسة المؤيدة للعراق، من خلال البحث عن الضمانات من قبل الولايات

المتحدة للحفاظ على مصالحها في العراق. وهذا يوضح ان سياسة روسيا البراغماتية تعتمد على المصالح وقابلة للتغير وفق تحقيق أهدافها.[19]

واتفقت مع هذا التوجه الباحثة **نورهان الشيخ في دراسة بعنوان "الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق في فترة ما بعد الاحتلال الامريكي."** والتي بينت بأن السياسة الروسية لا تختلف عن سياسة الاتحاد السوفيتي سابقاً تجاه العراق. والتي كانت قائمة على المصالح الاقتصادية والتبادل الاقتصادي والأسلحة اضافة للنفط. وبعد فرض العقوبات الدولية على العراق تراجع التعاون العسكري والأمني ولكن تركز في المجال الاقتصادي. وهذا يعني ان الدافع الاقتصادي من اهم الدوافع الروسية تجاه العراق. ومن بعد الاحتلال الامريكي للعراق سعت روسيا الى ضرورة الحفاظ على المصالح الاقتصادية والتي لا تتحقق إلا من خلال الاستقرار السياسي. وتمثل ذلك برفع العقوبات التي فرضت على العراق، فالعامل الاقتصادي هو المحدد الحاكم في سياسة روسيا تجاه العراق. وكان هناك تخوف روسي من سيطرة الولايات المتحدة على النفط العراقي. والذي سيكسب الولايات المتحدة تأثير في حجم الانتاج وأسعاره العالمية مما ينعكس سلباً على روسيا كون ان قطاع الطاقة هو عصب الاقتصاد الروسي. وهذا ما لا ترغب به روسيا في ظل الدور الذي تلعبه على المستوى الدولي والإقليمي خاصة في مجال الشراكة الاقتصادية التي تعتبر الأساس في ترتيب الدول في موقعها في النظام الدولي.[20]

وفي مقال بعنوان" "Russia and U.S. Policy Toward Iraq Conflict of Interests and Limits of Dissent" تطرقت الباحثة **Ekaterina Stepanova** للبعد الدولي حفاظاً على المصالح الاقتصادية، في الوقت الذي كانت فيه روسيا من أكثر الدولة اعتراضاً وبشكل علني على الضربات الجوية الأمريكية المتكررة خاصة النشاط الانفرادي الامريكي تجاه العراق. ومنذ نهاية الحرب الباردة ولاستعادة الدور والهيبة اتجهت روسيا لإقامة علاقات اقتصادية مع العراق ورفع العقوبات المفروضة عليها. وتؤكد بأن سياسة روسيا تجاه العراق انما هي منذ البداية تصب في المصالح الاقتصادية الروسية في المقام الاول. وهذا ما دفع روسيا الى رفع او على الاقل تخفيف العقوبات المفروضة على العراق، الذي ساهم بزيادة التعاون الروسي مع الامم المتحدة بشأن ما يتعلق بالعراق. وسياسة روسيا التي تستند على مبدأ حماية المصالح خاصة في العراق. وبالتالي ان اي هجوم عسكري موجه ضد العراق سيضرب المصالح الروسية وهذا ما لا ترغبه روسيا.

اما دراسة الباحثة **بان فوزي الدليمي بعنوان "سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق 2003-2010،"** أكدت على ان الدافع الاساسي لتوجه روسيا في سياستها الخارجية تجاه العراق دافع أمني. وأمن روسيا حتم عليها استغلال المنافذ للعراق، فتوسعت حركتها من أجل تنظيم مصالحها للمحافظة على امنها. والعراق يقع في اقليم يعد ساحة مفتوحة امام التنافس الاقليمي والدولي. وأعلنت روسيا رغبتها في العودة الى العراق واستمرار العلاقات من اجل اثبات الدور الروسي. وتحقيق الامن القومي خاصة ان العراق جزء من النظام الاقليمي وعنصر مهم في توازن القوى. وتحتاج روسيا للعراق للحيلولة من قيام تحالف مناوئ لها مع حدودها الجنوبية. وان مجرد التواجد الغربي في منطقة حيوية بالنسبة لروسيا هو تهديد للجانب الامني. والسيطرة على الموارد الحيوية التي تؤدي في نهاية المطاف الى تهديد الأمن القومي الروسي اذا ما وقع تحت التأثير الغربي. وضرورة مواجهة توسع حلف الناتو بإقامة توازن استراتيجي عالمي باللجوء لعقد العديد من الاتفاقيات مع قوى دولية وبعض دول الشرق الأوسط كالعراق. وان تقوية العلاقات مع العراق هو بديل للاستفادة من الخبرة الروسية في المنطقة.[21]

واتخذت الباحثة وداد جابر غازي نفس التوجه في تفسير سياسة روسيا تجاه العراق، ففي مقالها بعنوان **"طبيعة العلاقات العراقية الروسية،"** وضحت ان تحقيق الاستقرار في العراق مرتبط بعدد من الاهداف التي تخص الأمن القومي الروسي. وهذا يعطي روسيا المزيد من الاستقرار على حدودها. وابتعادها عن التنافس والتصارع مع الغرب. وان العلاقات الروسية العراقية هي قائمة على اساس استقرار الأمن واستتبابه، في ظل سياسة روسيا التي تستند على مبدأ توازن المصالح، فالدور الروسي العالمي المؤثر في السياسة الدولية قائم على اساس استتباب الأمن في المنطقة، تحقيقاً لمصالحها.[22]

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت اثر الدور الامريكي في سياسة روسيا تجاه العرق، ففي مقال بعنوان **"روسيا والمسألة العراقية،" للباحث دياب محمد**. خلصت بأن روسيا في النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة سيكون دورها ثانوي. بسبب نجاح الامريكيين في وضع يدهم على منطقة حيوية لروسيا الاتحادية. وهذا يعني ازاحة روسيا نهائياً من المنافسة في المنطقة، في ظل مساعيها في تلك الفترة نحو الحفاظ على المصالح الاقتصادية والنفطية بعيداً عن ممارسة نَشِطَة في الشرق الاوسط. واتفقت الكاتبة **بيداء أحمد** مع هذا التوجه في مقالتها بعنوان **"العراق في الاستراتيجية الروسية،"** بأن هناك رؤية تقلل من أهمية الدور الروسي وتنظر له بسلبية. ولا يمكن

الاعتماد على روسيا استراتيجياً وإنما في مجال الدبلوماسية بتوفير الشرعية لبعض التصرفات. وهذا ما قلل من الدور الروسي، في ظل الاستخفاف الأمريكي بقرارات بوتين.[23] في حين ان الكاتب **علاء عبد الحفيظ محمد** في دراسة بعنوان "**التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط: العراق أنموذجاً.**" وضح بأن روسيا تلعب دوراً مهما في ابراز قوتها في النظام الدولي. ومزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية، لإرهاق قوتها العسكرية في الحرب الاخيرة على العراق. والذي من شأنه ان يفسح المجال لروسيا الاتحادية اللحاق بالولايات المتحدة. ويقلص من فجوة التراجع التي لحقت بروسيا جراء انهيار الاتحاد السوفيتي.[24]

هذه الدراسات تفسر سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق وفق العديد من الدوافع، إمّا الدافع من هذه السياسة فهو اقتصادي، او الدافع أمني. ومنهم من اخذ توجه آخر تمثل بالأثر الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية على العراق جراء الحرب الاخيرة. وتبنى البعض توجه أفول القوة الروسية في ذلك الوقت، اما البعض الآخر فيرى ان روسيا استغلت الموقف من أجل تغيير الصورة وإعادة هيبتها في النظام الدولي.

2. محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق.

شهدت الساحة الدولية منذ بداية العقد حضوراً روسياً كقوة سياسية صاعدة ومؤثرة في النظام الدولي ومشاركة بالأزمات الدولية، والذي افسح المجال لها ما ارتكبته الولايات المتحدة من أخطاء مما ساهم بوجود لاعبين آخرين على الساحة الدولية شاركوا وتحكموا بالنظام الدولي وفق ما تتطلبه مصالحهم.[25] فما تمتلكه روسيا من محددات يعتبر مدخلاً لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض.

1.2 المحددات الداخلية.

تلعب المحددات الداخلية دوراً كبيراً في سياسة روسيا الخارجية، ومن هذه المحددات العامل الجغرافي. والسياسة الخارجية الروسية تنطلق في رؤيتها لأهمية العامل الجغرافي والذي يحتل الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية. ولا يمكن أن يتشكل أي نظام عالمي بعيداً عن المنطقة الاستراتيجية والتي تعتبر قلب العالم وتشكل مركز القوى وارتكاز للسياسة الخارجية الروسية.[26]

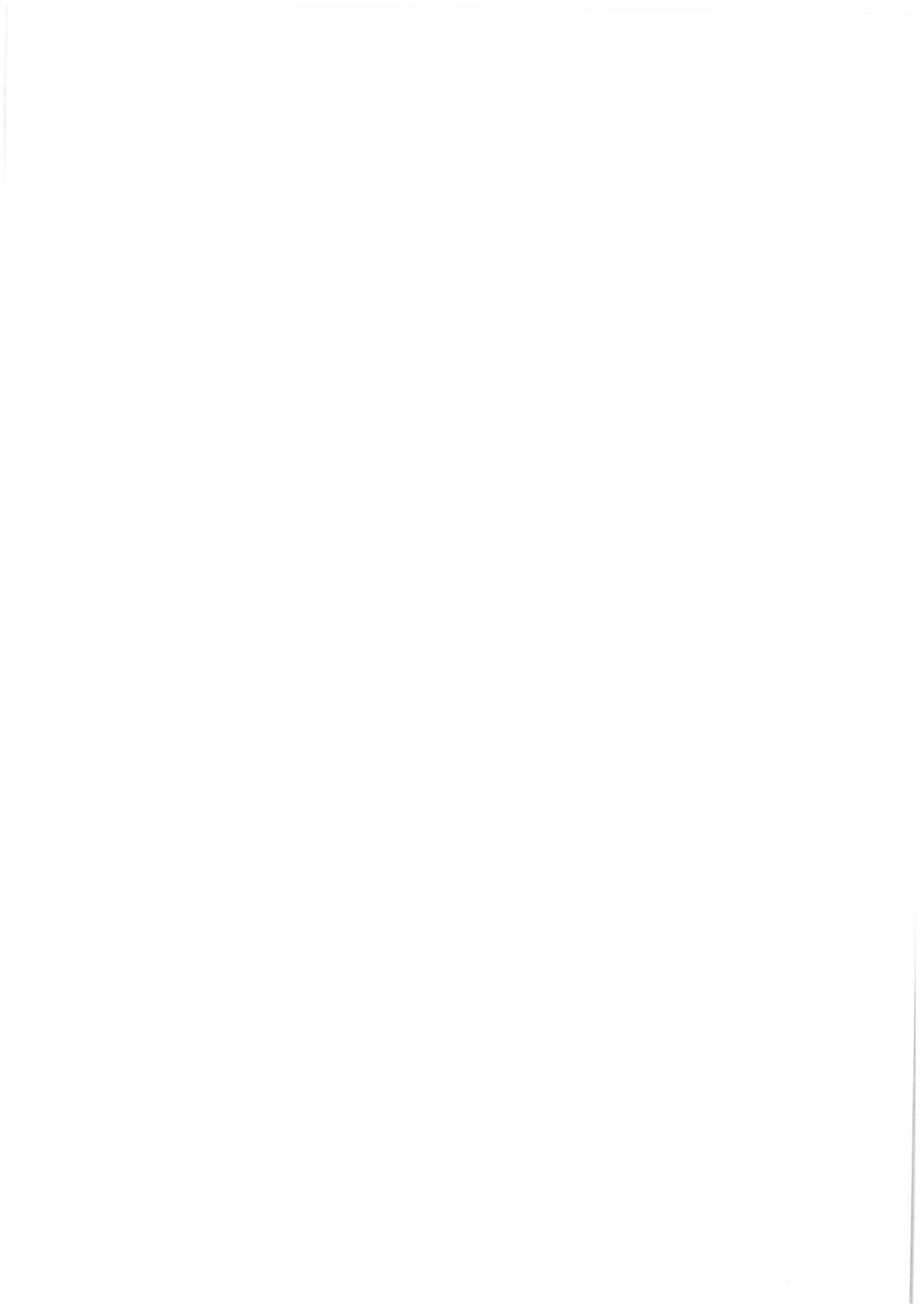
كانت منطقة الشرق الاوسط ضمن أهداف روسيا، من اجل تحقيق الامن والحدود الجنوبية. والخوف من اندلاع صراعات اقليمية. والسعي الدائم لإيجاد حزام من الدول للوقوف في وجه القطبية الاحادية وممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الامريكية. واتاحة الفرصة لروسيا لدخولها في عملية السلام، وتعزيز دورها في النظام الدولي.[27] وهذا ما سعت اليه روسيا من خلال تطوير علاقاتها مع العراق لما يتميز به من موقع جغرافي. وتعد العراق منطقة مهمة واستراتيجية وحيوية لروسيا. وكان الاهتمام الروسي بالعراق منذ زمن بعيد، نظراً لما يتمتع به من أولوية تتمثل بالوصول للمياه الدافئة.

تقع العراق في قلب الشرق الأوسط، بين إيران والكويت. وتبلغ مساحة العراق 437367 كم مربع. وتحتوي على موارد طبيعية كالغاز الطبيعي والنفط. اضافة للفوسفات والكبريت. وتمتاز العراق بموقع استراتيجي على ممر شط العرب المائي وعلى رأس الخليج العربي.[28]

ويعتبر العراق مركز استراتيجي فعال يقع في قلب العالم، وما ساعده في ذلك مقوماته التي يمتلكها، وموقعه بالنسبة للشرق الاوسط له أهمية بالغة خاصة في المجال الحيوي. وتعتبر المنطقة المهمة لروسيا، فالعراق يعتبر وسط البحار المركزية كالبحر الأبيض المتوسط والأسود والأحمر والخليج وبحر قزوين. وهذه البحار هي التي تطمح بها روسيا وتعزز وجودها من اجل الوصول للمياه الدافئة. وكونها تشكل جسراً موصلاً بين الشرق والغرب.[29]

لذلك تنظر روسيا للعراق شريكاً مهماً لها في منطقة الشرق الاوسط،[30] وكانت المصالح الاقتصادية هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الروسية تجاه العراق. كون أن العراق تمتلك خامس أكبر احتياط للنفط الخام، ومن أهم منتجي النفط ومصدري النفط الخام. وكان الاقتصاد العراقي قد تأثر منذ عام 2014 بهجمات تنظيم داعش وهبوط أسعار النفط العالمية، وفي عام 2015 تكشفت فعلياً هبوط اسعار النفط بالكامل.[31] وامتلاك العراق هذه الموارد جعلها في سلم أولويات سياسة روسيا الخارجية، لأن من خلال المصالح الاقتصادية تستطيع روسيا تحقيق ما تريد على جميع المستويات.

وكانت مصلحة روسيا الاستراتيجية في العراق تتمثل في تقليص الأعمال الحربية الى أقصى حد ممكن، وعدم خروج أي طرف منتصر. ومن وجهة نظر روسية فان انتصار الولايات المتحدة الامريكية أدى الى تعاظم الهيمنة الامريكية وسيطرتها على الموارد النفطية وتحكمها بأسعارها، وهذا يهدد أمن



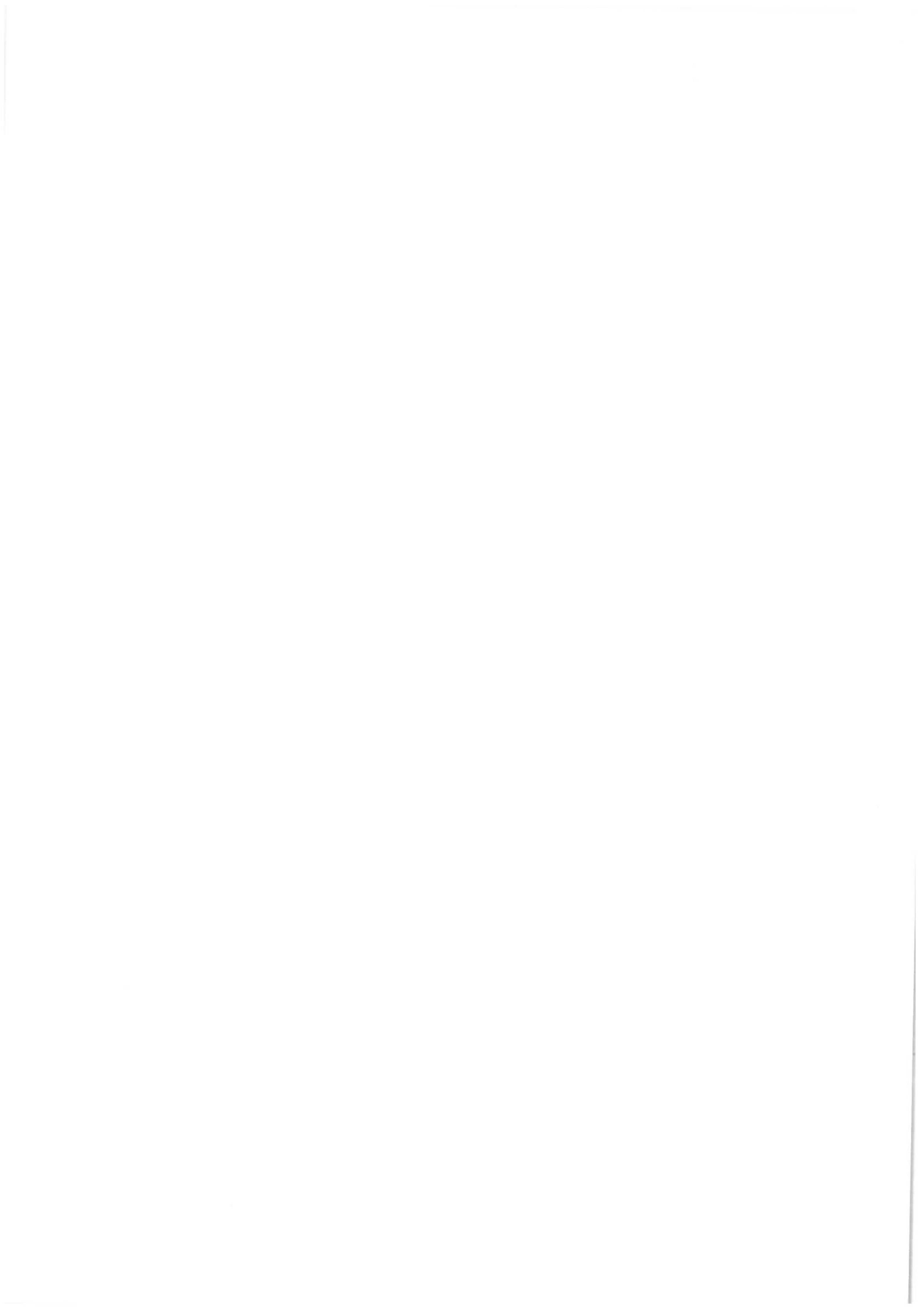
ومصلحة روسيا. وهذا يعني إزاحة روسيا نهائياً من المنطقة، خاصة في ظل تركيز السياسة الروسية في البداية على المصالح الاقتصادية.[32]

وبعد حرب عام 2003 شهدت المنطقة الاقليمية انتشار وتواجد غربي في مناطق جغرافية قريبة من الحدود الجنوبية لروسيا، تمثلت بامتداد حلف شمال الاطلسي للحدود الروسية من الجهة الغربية والشمالية. وهذا يعني لروسيا من الناحية الاستراتيجية تهديد لأمنها. لكن روسيا استطاعت ان تستغل ما حصل في العراق لصالحها خاصة في ظل صعود اقليمي لإيران، من خلال الوقوف بجانبها لبناء مفاعل نووي وتزويدها بقدرات تكنولوجية. والذي شكل قلقاً وإزعاجاً للولايات المتحدة.[33]

وحفاظاً على استقرار المنطقة سعت روسيا الى مكافحة الإرهاب والنزاعات الناجمة عن الصراع بين الحركات المتمردة والتي من شأنها ان تهدد سلامة اقليم روسيا وأمنها الداخلي عن طريق سيطرتها على أمن العراق والذي سيعزز الاستقرار وحماية مصالحها الحيوية.[34] رغم ذلك تزايدت الحركات الإرهابية في العراق بحجة مقاومة تنظيم القاعدة، من خلال خطف عصابة عدد من الموظفين في السفارة الروسية في بغداد عام 2006. ولم تكتفي بالخطف بل قامت الجماعة بإعدام احد المخطوفين، وهددت بإعدام البقية.[35]

أما حول التحالف الدولي الذي شكل في أيلول 2014 من قبل الولايات المتحدة لمواجهة تنظيم داعش، نجد أن روسيا كان لديها شكوك واعتراض تجاه التحالف. وتدور هذه الشكوك حول جدلية الاهداف الخفية وراء هذا التحالف. وخاصة ان هذا التحالف هو تحت القيادة الامريكية. ورغم عدم انضمام روسيا لهذا التحالف، لكن هذا لا يعني عدم مكافحة الارهاب في العراق. وتم ذلك من خلال تشكيل حلف رباعي في 2015 يضم روسيا والعراق وسوريا وايران. وكان من أقوى الدول في الحلف هو العراق كونه على صلة مع الولايات المتحدة الامريكية بواسطة الحلف الدولي الذي تشكل في 2014 ورفضت روسيا الانضمام اليه.[36]

ومما سبق يتضح بان العراق منذ عام 2003 كانت ولا تزال في مواجهة العمليات الارهابية، وان اي مساندة من روسيا الاتحادية هو بناء على الحفاظ على مصالحها بالدرجة الاولى. وذلك تخوفاً من أن ينتقل الارهاب والجماعات والتنظيمات اليها، مما يشكل تهديداً فعلياً لأمنها ولمصالحها في العراق.



2.2 المحددات الخارجية.

تتأثر السياسة الخارجية بالعديد من العوامل الخارجية والتي هي نتاج للبيئة الدولية بمختلف مكوناتها. وفهم الدور البارز لروسيا في النظام الدولي وتحديداً العراق، يتم من خلال تحليل المحددات الخارجية، وكيف تؤثر في علاقاتها مع الدول الاخرى. وتشمل المحددات الخارجية البيئة الاقليمية المحيطة بالعراق، بمجمل التفاعلات بين الاطراف الفاعلة. وكذلك البيئة الدولية والتي تؤثر في سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق.

كان للخلافات ما بين العراق وإقليمها أثر سلبي ينعكس أيضاً على الدول الفاعلة في النظام الدولي مثل سوريا. وضمن الاطار الاقليمي كانت العلاقات ما بين العراق وسوريا متقاربة وعدائية من وقت لآخر، والسبب التنافس للهيمنة على الشؤون الدولية. وفي 2001 طلبت الولايات المتحدة من مجلس الامن مواجهة سوريا بشأن تجارتها النفطية غير مشروعة، ورفضت روسيا ذلك. وانعكس ايجابياً على العلاقات العراقية الروسية، كون أن روسيا وجدت منفذ لكسر الحصار عن العراق عن طريق سوريا.[37]

ورفضت سوريا مخططات الولايات المتحدة في العراق، وبعد بداية الحرب الامريكية على العراق عارض الرئيس الأسد الحرب بقوة. وكان لهذا الموقف الداعم للعراق أثر ايجابي على المستوى الداخلي، أما المستوى الخارجي واجهت سوريا العديد من الضغوطات من قبل أمريكا. وبعد الحرب عادت المحادثات ما بين الطرفين وتناولت قضايا الامن المشترك، من خلال دعوة إياد علاوي الى ضرورة مشاركة روسيا في اعمار العراق، واتفق الطرفان على تشكيل لجنة أمنية لضبط الحدود ما بين الطرفين.[38]

واتجهت سوريا الى احياء الحلف التقليدي مع روسيا، وتم ذلك من خلال زيارة الرئيس السوري بشار الأسد موسكو عام 2005 ومناقشة الأوضاع الاقليمية، والتأكيد على الدور الروسي في المنطقة. واتفق الطرفان بموقفهما تجاه العراق بضرورة الحفاظ على سيادته وأمنه ودعم العملية السياسة. وفي عام 2008 زار الاسد موسكو بدعوة من الرئيس الروسي السابق ميدفيديف، وتم البحث بموضوع العراق وتوقيع العديد من الاتفاقيات وأهمها الاقتراح الروسي بربط البحار الأربعة (البحر الأبيض المتوسط، والأسود، وقزوين، والخليج العربي) مع اربع دول مطلة على البحار وهي سوريا وتركيا والعراق وايران.[39]

وبالنسبة الى سوريا وتأثيرها في العلاقات العراقية الروسية، امتاز الموقف الروسي منذ موجة الربيع العربي بعدم الوضوح. ولكنها بنفس الوقت شجعت التغير ولكن بعيداً عن العنف. ورغم ان روسيا تدعم النظام السوري لكنها تحاول ان تكون الطرف الوسيط بين السوريين.[40]

وكان للثورة السورية دوراً كبيراً في السياسة الخارجية الروسية، فروسيا في تدخلها بسوريا كان من أجل انكفاء الولايات المتحدة عن التدخل، رغبة منها ببزوغ دورها، وتمنح نفسها دوراً مقابلاً للاستراتيجية الأمريكية.[41] والحالة السورية والعراقية نموذجين من خلاله تبرز روسيا دورها في النظام الدولي، ورغم اختلاف الدور الروسي والأمريكي في كل من الطرفين، لكن كلاهما يعلنان عن نفس الاهداف المتعلقة بالإرهاب مع اختلاف الأدوات والسياسات التي لا تتشابه.[42]

وضمن سياسة روسيا البراغماتية، كانت العلاقات الروسية السورية مبنية على مصالح سياسية. من خلال دعم روسيا لنظام الأسد سياسياً وعسكرياً بالأسلحة والتدخل العسكري. وهذا الدعم هو من منطلق ادراك روسيا ان فقدانها لسوريا سيجبرها على التراجع والانكفاء لحدودها الإقليمية. وبالتالي سوريا ونظام الاسد هو الحليف الاستراتيجي الاول لروسيا. وهذا ما يفسر اتجاهها للعراق بناء على الدافع الاقتصادي.

وفي مطلع عام 2016 أطلقت روسيا مسار أستانة العسكري، وتوصلت من خلاله الى المناطق آمنة المسار بتطبيق رؤية بوتين للحل في سوريا،[43] كتمهيد لعقد مؤتمر جنيف لبحث المسائل بشكل أكثر شمولي،[44] وهذا الدور مهم لروسيا كونه يعزز من نفوذها ويظهرها بمركز القوة العظمى والقادرة على التعامل مع اطراف متناقضة في محيطها الاقليمي.[45]

وكان قد القى بوتين في 27 من أكتوبر 2017 بمدينة سوتشي أمام منتدى "فالداي للحوار" كلمة حول الأزمة السورية، حيث وجه بوتين اتهامات لقوى دولية لم يذكرها باسمها، بأنها ساهمت بخلق المنظمات الإرهابية لتغير انظمة الحكم فعبر قائلاً "ان العالم يشهد إعادة توزيع للقوة العسكرية، وعلى روسيا مواجهة التحديات." وأكد بوتين على ان حلف الناتو استخدم كأداة من اجل تحقيق مصالح سياسية، وأن اي توسع من حلف الناتو قرب الحدود الروسية ونشر الاسلحة لا يدعو للسرور.[46]

وتتأثر سياسة روسيا تجاه العراق بالمتغيرات الدولية، مثل توسع حلف شمال الأطلسي "الناتو". حيث شهد حلف الأطلسي خلال هذا العقد مناقشة مهامه المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، خاصة ما شهده هذا الحلف من تغيير في استراتيجيته في مواجهة التهديدات الجديدة في البيئة الأمنية، ومن ضمن هذه الاستراتيجية قيام الحلف بالتوسع في نطاق عمله بمعنى انه اصبح له دور سياسي واسع في فرض النظام والامن على المستوى العالمي.

ويقوم الحلف على اساس ضمان بقاء الاختلال الحاصل في توازن القوى العالمية لصالح الولايات المتحدة والقوى الأطلسية الاخرى. وتشكيل نظام أمني عالمي تقوده الدول الغربية عبر الحلف، وهذا ما سعت اليه الولايات المتحدة عبر هذا الحلف، فالتوسع يتيح لها امكانية اعادة صياغة العلاقات الدولية الداعمة لاستمرار هيمنتها العالمية. كذلك سعت الولايات المتحدة عبر الحلف الى احتواء روسيا ومحاصرتها ضمن حدودها السياسية وحرمانها من إمكانية استقطاب دول اوروبا الشرقية، وفرض الضغوط الاقتصادية والسياسية عليها، وصولاً لتقليص امكانياتها النووية والصاروخية.[47]

وفيما يتعلق بالعراق، رفضت روسيا الحرب على العراق، وخاصة تدخل حلف الناتو. ومع بداية 2003 ثار الجدل داخل الحلف بين كل من المانيا وفرنسا واللتان رفضتا جعل الحرب على العراق من اختصاص الناتو إلا بموافقة أممية. إلا أن الولايات المتحدة الامريكية لم يكن لديها النية في استخدام قوات حلف الناتو في العملية العسكرية، لكن الموقف تغير نتيجة الضغط الامريكي على دول الحلف بمنعه وضع خطط مسبقة تتعلق بالحرب على العراق.[48]

وبدأت العلاقات العراقية مع حلف الناتو عندما قرر مجلس الحلف الموافقة على طلب ممثل بولندا كونه قائد الفرقة للقوات المتعددة الجنسيات العامة في وسط وجنوب افريقيا، ان يقدم الناتو لتلك القوة خدمات في مجالات الاستخبارات والدعم اللوجستي والتنسيق ودعم المواصلات الخاصة للقوات. فالولايات المتحدة الامريكية كانت ترغب بأن يكون هناك دور للحلف في العراق، رغم تردد العديد من الدول الأوروبية بدعم توجه الناتو.[49]

وحاولت روسيا تجنب التعمق في خلافها مع واشنطن واكتفت بمعارضة السياسة الامريكية في العراق، وأظهر الحرب على العراق حدود الشراكة الأمريكية الروسية في ظل عدم رغبة روسيا ان تكون شريك متكافئ مع أمريكا. لكنها بنفس الوقت لم تكن مستعدة لتقبل دور الشريك الصغير لأمريكا.

ولجأت روسيا إلى الأمم المتحدة باعتبارها الضامن الوحيد لها في تعزيز مكانتها الدولية. وفي ظل تخوف روسيا من تعاظم الدور الامريكي حاولت تحجيم دور الولايات المتحدة دون التدخل المباشر في المواجهة. وكان للانشقاق الذي حدث في الناتو حول المسألة العراقية ان كشفت فوارق الاستراتيجيات بين الولايات المتحدة وأوروبا، وأن تعيد دورها العالمي.[50]

ويمكن القول بأن حلف شمال الاطلسي لم يعد منظمة دفاعية أوروبية أمريكية محصورة ضمن الحيز الجغرافي الذي نشأ فيه، بل خرج من أوروبا متوجهاً الى آسيا ومن ضمنها مناطق النفوذ الروسية كالعراق.[51] وأكد بوتين على أن "التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ الروسية يهدد مصالح روسيا وأمنها القومي."[52]

أثرت السياسة الخارجية الروسية بشكل كبير على العراق، من خلال سياستها البراغماتية التي كان هدفها تحقيق أهدافها ومصالحها بالدرجة الاولى، وانطلقت روسيا من اهم اعتبار وهو الاقتصادي من خلال اقامة العلاقات الاقتصادية مع العراق، ورفع العقوبات التي فرضت عليها من قبل الأمم المتحدة، وسياسياً من خلال مواجهة اثر المتغيرات التي شهدها النظام الدولي وأهمها هيمنة الولايات المتحدة الامريكية، وتم دعم العراق على المستوى السياسي من خلال الجهود الكبيرة التي بُذلت داخل مجلس الامن من اجل انهائها، واهتمت روسيا في العراق خاصة ما يتعلق بالجانب العسكري لتصبح ثاني اكبر مورد للأسلحة الى العراق بعد الولايات المتحدة الامريكية.[53]

ودخلت روسيا في سياسة تبادل المصالح مع واشنطن ضمن سياستها الخارجية، وبدى ذلك واضحاً عندما رست صفقة تحديث حقول النط العراقية على الشركات الروسية في 13 من كانون الاول عام 2009، وفُسر ذلك انه ارضاء لموسكو في العراق حتى تتخذ واشنطن مقابل ذلك موقفاً روسياً مؤيداً لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في العديد من المناطق أهمها افغانستان وايران.[54]

واعربت روسيا تقديم دعمها للعراق من أجل بناء دولة مستقلة وديمقراطية موحدة لمكافحة الارهاب، وتعزيز وحدة أراضي العراق وسيادته ضمن اطار حفظ الامن والاستقرار في العراق ومنطقة الشرق الاوسط، بعيداً عن التدخلات الاقليمية، وهذا لعب دوراً كبيراً في تطور العراق من جهة، وتطور التعاون مع روسيا الاتحادية من جهة اخرى، وبالتالي ان مستقبل العلاقات العراقية الروسية هو رهن المتغيرات الداخلية والخارجية، في ظل احتدام المنافسة ما بين القوى الدولية بسبب امتلاك العراق ثروات نفطية وموقع جيواستراتيجي في المنطقة.[55]

3. السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق 2000-2017.

تسعى الدول إلى إيجاد مكانة استراتيجية لها في الشرق الاوسط. وتعتبر هذه المنطقة محل صراع دولي دائم لما تتمتع به من ثروات نفطية ومكانية جيواستراتيجية. وبالتالي تسعى روسيا من أجل تحقيق أهدافها الى التغلغل بالمنطقة لما تتمتع به من ثقل دولي وقدرات عسكرية هائلة.[56]

وعلى هذا الأساس كانت العلاقات الروسية العراقية تعاني من معضلة منذ زمن. فقد بدأت العلاقات الدبلوماسية السوفيتية العراقية فعلياً عام 1944 وارتباط الاتحاد السوفيتي مع بلد خليجي. مدفوعاً باعتبارات عديدة من بينها القرب الجغرافي العراقي من الاتحاد السوفيتي كخطوة مدروسة من الاتحاد. ومخطط لها من أجل تلبية المطامع والأهداف والوصول للمياه الدافئة.[57]

ولدراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق لا بد من فهم توجهات هذه السياسة في ظل العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية والتباين في القضايا ما بين البلدين.

1.3 أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق.

شكل مجيء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للسلطة تحول بارز في أولويات سياسة روسيا الخارجية. ومنذ عام 2000 بدأت تتجه روسيا بسياستها الخارجية نحو الارتقاء لمصاف الدول العظمى واستعادة دورها وهيبتها وبناء دولة قوية عصرية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف سعى بوتين منذ توليه السلطة لإحداث العديد من التغيرات في سياسة روسيا الخارجية تجاه الشرق الأوسط وخاصة العراق،[58] من خلال إتباع روسيا في سياستها الخارجية العديد من الأهداف لتحقيق غايتها منها:

أولاً: الحفاظ على الامن القومي الروسي، حيث تتخذ روسيا "التدابير اللازمة لضمان الامن القومي والدولي ومواجهة التهديدات التي تتعرض لها."[59] فتؤكد روسيا على أمن بلادها من خلال صيانة وتقوية سيادتها ووحدتها الإقليمية وإعادة الهيبة على الساحة الدولية.[60]

ومن هذه المنطلقات فإن روسيا تعتبر دولة العراق من المناطق المهمة على الساحة الدولية وذلك بناء على أسباب جيواستراتيجية وجغرافية. ولذلك تبذل روسيا الجهود من أجل الحفاظ على علاقات وطيدة تكفل من خلالها تأمين مصالحها والحفاظ على أمنها. ويعتبر العراق من ضمن أولويات

روسيا من أجل الحفاظ على أمنها وضمان وصولها للمياه الدافئة والوصول الاستراتيجي لشواطئ الخليج.[61]

ثانياً: مواجهة توسيع حلف الناتو، فتؤكد سياسة روسيا الخارجية على "إن التحالفات العسكرية والسياسية غير قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات العالمية، ومع تزايد الترابط بين الشعوب والدول فإن محاولات ضمان الاستقرار والأمن داخل الإقليم محكوم عليه بالفشل." وأن "المبدأ العالمي للأمن المتساوي غير قابل للتجزئة".[62]

عملت روسيا من أجل مواجهة حلف الناتو الى اقامة توازن استراتيجي عالمي عن طريق عقد العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية مع القوى الدولية مثل الصين والهند وبعض دول الشرق الاوسط، وعلى رأسها العراق. وأكد العديد من الخبراء الروسيين على ضرورة تقوية العلاقات الروسية العراقية ضمن سياسة روسيا الخارجية، وهي تدرك بأن التواجد الغربي الأمريكي في المنطقة وخاصة العراق ليس من أجل الحفاظ على الامن، بقدر ما هو يشكل تعدٍ وسيطرة على المنابع النفطية في منطقة تعد حيوية بالنسبة لروسيا.[63] وتنظر روسيا للحلف على أنه أداة أمريكية ويشكل خطراً خارجياً على صعيد الهيمنة. ورغم أن روسيا تشارك الحلف في العديد من القضايا كمواجهة الارهاب والخ، لكنها ما زالت تنظر له كخصم استراتيجي أكثر من كونه شريك.[64]

ثالثاً: مكافحة الإرهاب، تؤكد سياسة روسيا الخارجية "أن التهديد المتزايد نتيجة الارهاب الدولي من أخطر الحقائق في العالم." وان التهديد الارهابي وصل الى مستوى كبير في ظل "ظهور تنظيم الدولة الاسلامية" لذلك لا بد من "إنشاء تحالف دولي واسع لمكافحة الإرهاب يستند الى اساس قانوني متين وتعاون ما بين الدول."[65]

ومن ضمن الدعم الروسي للعراق في مجال مكافحة الإرهاب، ما قامت به روسيا داخل مجلس الامن باستصدارها القرار رقم 2161 بتاريخ 17 حزيران عام 2014،[66] بعد أقل من أسبوع على سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على عدد من المدن والأراضي العراقية. ونص مضمون القرار على اتخاذ عدد من التدابير التي من شأنها تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية التي تعود لأفراد منتمين وداعمين للجماعات الإرهابية في العراق، وحظر سفرهم.[67]

كذلك أعدت روسيا مشروع قرار أممي يحظر شراء النفط من التنظيمات الإرهابية ويشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تجارة النفط غير المشروعة ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة تلك الجماعات الإرهابية. وجاءت جهود روسيا داخل مجلس الامن من اجل تخفيف مصادر تمويل هذه الجماعات خاصة في العراق ومنع توسعها في مناطق آسيا الوسطى والمناطق القريبة من الحدود الروسية التي تشكل تهديداً مباشراً لأمنها القومي.[68]

رابعاً: تطوير القدرات الاقتصادية، والتي تسمح للدول "بالتأثير على السياسة الدولية وتأخذ مركز الصدارة."[69] وتسعى روسيا لتحقيق هذا الهدف الى جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال. وتنشيط علاقات روسيا التجارية، من خلال الدخول في علاقات قوية مع التجمعات الاقتصادية. واندماجها في النظام الاقتصادي الدولي.[70]

ومنذ تولي بوتين السلطة، قام بإعادة صياغة الاستراتيجية الروسية بناء على اعادة الهيبة والدور في النظام الدولي في العديد من المجالات منها الاقتصاد.[71] واحتواء الأزمة الاقتصادية التي عانت منها روسيا في تسعينيات القرن الماضي. وتمثلت أهداف بوتين تجاه العراق بالحصول على الديون الروسية من العراق المقدرة بقيمة 12 مليار دولار، ثم تطوير الروابط الاقتصادية ما بين البلدين، بناء على أهمية العراق في الاقتصاد العالمي لما تملكه من احتياط نفطي هائل.[72]

خامساً: الالتزام بصيغة توازن المصالح، تسعى روسيا من خلال سياستها الخارجية الى "ايجاد نظام دولي مستقر، والتأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول."[73] من خلال الإصرار على خفض حدة التوتر الدولي وتراجع المواجهات العسكرية والانفتاح على دول المنطقة بغض النظر عن الأيديولوجيات المتبعة.[74]

ورغم أن الرئيس بوتين كان معارضاً لحرب الولايات المتحدة على العراق، إلا أن هناك محاولات أمريكية لإثناء روسيا عن موقفها بشتى الوسائل. ورغم ذلك كان الموقف الروسي رافضاً للهيمنة الأمريكية والتي اعتبرتها روسيا تهديداً لمصالحها، فروسيا بناءً على سياستها البراغماتية مقتصرة على تحقيق المصالح وخاصة المصالح الاقتصادية في العراق.[75]



وبالتالي بناءً على أهداف روسيا تجاه العراق فإنها تسعى من خلالها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة والتأكيد على عدم المساس بمصالحها، وان المصالح هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الروسية.

سادساً: إقامة نظام متعدد الأقطاب، والذي يعد من أولويات سياسة روسيا الخارجية للتغلب على التحديات العالمية، ومن أجل "ايجاد نظام دولي مستقر على أسس القانون الدولي."[76] وتؤكد روسيا على طابعها البراغماتي واستقلاليتها ورفضها نظام القطب الواحد. وأكد على ذلك بوتين بقوله "ان تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية لروسيا قد بدأت تظهر على الصعيد العالمي...، وان روسيا تسعى لتحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب يمكنه أن يعكس فعلياً التنوع الموجود في العالم الحديث."[77]

وكان التحرك الروسي يحاول دائماً التخفيف من منطق القطب الواحد الذي بقي على الساحة الدولية. وذلك من خلال اقتراح حلول تتوافق مع تطبيق التسوية السلمية، في ظل تزايد الشعور لدى العديد من الدول برفضها لسياسة القوة التي تفرضها الولايات المتحدة تحت شعار اقامة نظام عالمي جديد. وخاصة فيما يتعلق بأزمة العراق في الشرق الاوسط بانتهاج سلوك دبلوماسي تجاه العراق، ومعارضة القرارات الأمريكية بشن هجوم عسكري للقضاء على النظام العراقي.[78]

2.3 وسائل السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق.

اعتمدت روسيا في سياستها الخارجية منذ تولي بوتين السلطة على العديد من الوسائل الفعّالة من أجل الحفاظ على مصالحها وأمنها بما يتلاءم مع مركزها الدولي. وتعتبر منطقة الشرق الاوسط منطقة حيوية بالنسبة الى روسيا وزادت اهميتها في ظل سياسة روسيا البراغماتية.

وبالتالي اتجهت روسيا الى العديد من الوسائل لتحقيق أهدافها خاصة تجاه العراق، أهمها **الوسائل السياسية**، وتمثل ذلك من خلال **لجوء روسيا الى المؤسسات الدولية**، "بالتأكيد على دور الامم المتحدة في الحفاظ على دورها المركزي لتنظيم العلاقات الدولية وتقييدها بالأحكام والمبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة وتعزيز فعالية مجلس الامن الدولي لصون السلم والأمن الدوليين."[79]

فعندما أعلن جورج بوش الابن الحرب الأمريكية على العراق.[80] كان الموقف الروسي لصالح العراق. حتى وان لم تستطع منع الحرب، ولكنها هددت باستخدام حق الفيتو اذا ما حاولت الولايات

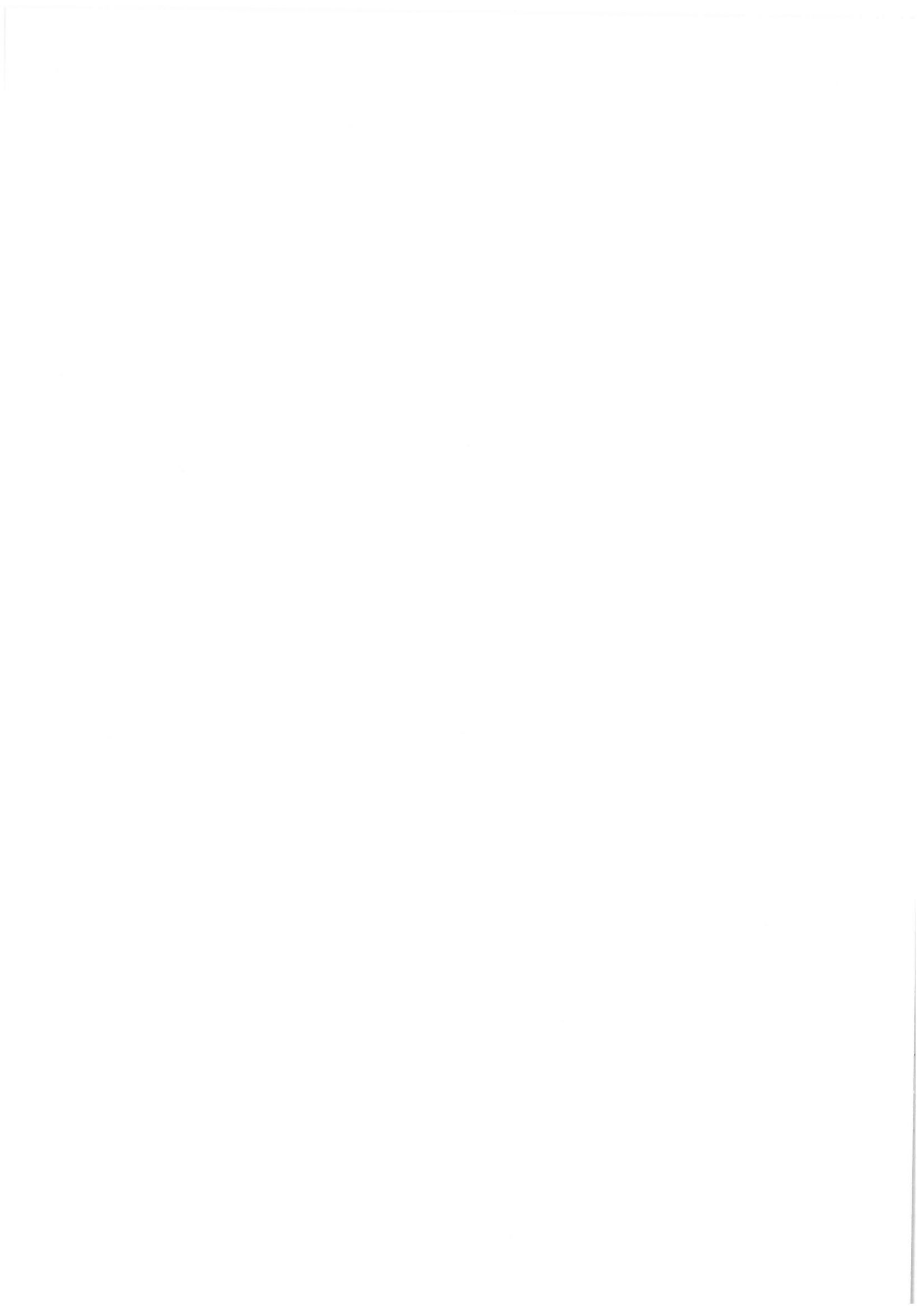
المتحدة الامريكية استصدار قرار من مجلس الامن يفوضه ببدء العمليات ضد العراق، من خلال تصريح وزير الخارجية الروسية السابق يغور ايفانوف،[81] "ان على المجتمع الدولي ضمان عدم تطوير بغداد لأسلحة الدمار الشامل، وان واشنطن فشلت حتى الآن في تقديم ولو دليل يثبت أن العراق يشكل خطراً على الولايات المتحدة الامريكية."[82]

ومن خلال الامم المتحدة تستطيع روسيا الحفاظ على مكانتها الدولية وعلى مصالحها، وتدعو دائماً الى اصلاح مجلس الأمن، فمن خلال سياسة روسيا الخارجية يفهم منها عدم رضاها عن الاعمال أحادية الجانب من الجماعة الدولية كحلف شمال الأطلسي التي تثير التوترات وتزيد من استخدام القوة والعنف، وهذا خارج ما يخول به مجلس الأمن والذي يعتبر انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.[83]

ومن أهم أدوات روسيا في سياستها الخارجية **الوسائل الاقتصادية من خلال استخدام الطاقة**، واستغلال وتصدير الاحتياطات الهامة الثروات التي تمتلكها، فتحتل روسيا المرتبة الأولى في الانتاج وثاني أكبر مصدر للبترول الخام. وسياستها المعلنة لرفع انتاجها الى 150 مليون طن مع بداية 2020وتتصدر المرتبة الأولى كمصدر ومنتج للطاقة طيلة القرن الواحد والعشرين. وتستحوذ روسيا على 26.7% من احتياطي الغاز في العالم.[84]

ووظفت روسيا هذه الأداة تجاه العراق من أجل تحقيق مصالحها وهدفها، من خلال اصدار بوتين في 18 آب عام 2003 مرسوماً ينص على رفع الحظر التجاري على العراق. ساهم في عودة عدد كبير من الخبراء الروس للعراق لتأهيل المشاريع التي تعتمد على الطاقة.[85] وفي عام 2004 اجتمع رئيس الوزراء العراقي المؤقت اياد علاوي اثناء الزيارة التي أجراها الى روسيا مع مدير شركة "لويك اويل" النفطية "وحيد علي اكبروف،" وتم الاتفاق على تدريب كوادر عراقية على الاراضي الروسية، وتجهيز العراق بعدد من الآليات المطلوبة لتطوير الصناعة العراقية.[86]

وتعد **الوسائل الدبلوماسية** من أهم الوسائل التي تتبعها روسيا من أجل تحقيق أهدافها بالتركيز على "القوة الناعمة،"[87] كبديل من اللجوء إلى التهديدات العسكرية والضغط السياسي المباشر. وعملت روسيا على استثمار هذه القوة في مناطق نفوذها خاصة آسيا الوسطى، وتم تبني هذه الاستراتيجية لخلق مناطق النفوذ منذ عام 2005.[88]



وسعت روسيا من خلال هذه الأداة الى انشاء وتطوير مؤسسات بين شركائها كالعراق، خاصة في المجال الاقتصادي. تمثلت بفتح جولات التراخيص لتطوير الحقول النفطية العراقية من قبل روسيا. اضافة للتعاون في مجال النفط والغاز والتجارة عن طريق توقيع مذكرات تفاهم ما بين الجانبين،[89] فالتأثير الدبلوماسي لروسيا فتح لها المجال من أجل تحقيق التطور الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها.

ومن أهم الوسائل في سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق **الوسائل العسكرية**، اذ تحتل القوة العسكرية الأهمية الكبرى لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية وأساس قوة الدولة وذلك من خلال التركيز على **الصناعات العسكرية الروسية**.[90] وأشاد بوتين في خطابه امام البرلمان أيار 2006 بالولايات المتحدة الامريكية كونها تنفق أكثر من روسيا في موازنتها العسكرية بخمسة وعشرين ضعفاً بقوله ".. وهذا ما يشار اليه في مجال الدفاع بتعبير وطنهم ..قلعتهم.. ولي أن أقول لهم أحسنتم صنعاً،" فأكد بوتين ان روسيا بلد لها تاريخ ممتد من الف سنة ولها ميزة تطبيق سياستها الخارجية من الناحية العملية.[91]

واحتلت روسيا المرتبة الرابعة دولياً كأكبر دولة من حيث الانفاق العسكري.[92] وقد وصلت النفقات العسكرية عام 2015 الى 4.86% من الناتج المحلي الاجمالي وارتفعت عام 2016 الى نسبة 5.4% من الناتج المحلي الاجمالي وفق وكالة الاستخبارات المركزية.[93]

اما في العلاقات الثنائية ما بين العراق وروسيا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، انخفضت العلاقات بشكل ملحوظ، لكن بقيت التبادلات الرسمية بين الجانبين بالجانبين الأمني والاستراتيجي. ورغم توجه الولايات المتحدة بعقد اتفاقيات مع العراق لشراء أسلحة أمريكية، لكن ذلك لم يمنع من امكانية الاستفادة من التكنولوجيا العسكرية الروسية المتقدمة لتطوير القدرات العراقية الدفاعية. ورسخ ذلك بزيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في نيسان 2009 وبحث مع نظيره الروسي سبل التعاون بين البلدين.[94]

ووفق بيانات الهيئة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني، احتل العراق عام 2014 المرتبة الثانية بعد الهند من حجم الصادرات من الأسلحة الروسية بنسبة 11%. وبذلك تصبح روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة الى العراق.[95] ووفق تقرير معهد سيبيري لأبحاث السلام في ستوكهولم بأن

العراق منذ 2013 وحتى 2017 تعتبر ثامن اكبر مستورد للسلاح في العالم، وأشار التقرير أن 22% من هذا الواردات كانت من روسيا.[96]

مما سبق، يتضح أن سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق هي سياسة براغماتية. تهدف من خلالها الى تحقيق أهدافها ومصالحها بالدرجة الاولى وخاصة الاقتصادية، فزيادة هذه المصالح تعني تباعاً زيادة العلاقات السياسية، فالقوة الاقتصادية هي أحد عناصر القوة لإثبات مكانة الدولة في النظام الدولي.

4. توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق.

أدركت روسيا أهمية العراق على المستوى الجغرافي وما يملكه من ثروات طبيعية كالنفط والغاز مما جعله محل اهتمام ضمن التوازنات الإقليمية والدولية. وأدى ذلك الى تطوير سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق بناء على العديد من الدوافع، فسياسياً تسعى روسيا لإعادة الهيبة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط. واقتصادياً كونه بلد مناسب للاستثمار، وأمنياً من اجل المحافظة على الامن مما يزيد من المصالح والاستثمارات الروسية في العراق.

اتخذت روسيا في سياستها تجاه العراق طابع التعاون والانفتاح، لكن خضعت هذه السياسة للعديد من التغيرات الإقليمية والدولية. وكان هذا التعاون والانفتاح مرهوناً بهذه التغيرات، وفهم هذه السياسة المرهونة بالتغيرات يتم من خلال التوجهات الروسية تجاه العراق.

1.4 التوجهات السياسية.

سعى بوتين منذ عام 2000 الى اتخاذ موقف أكثر تفهماً وايجابية تجاه العراق، من خلال تبني مواقف حاسمة لمصلحة العراق تمثل ذلك بإلغاء العديد من العقوبات التي فرضت عليها. وكان من أبرز الخطوات التي قامت بها روسيا هي خرق الحظر الجوي المفروض على العراق من خلال تسيير طائرة من روسيا الى مطار صدام الدولي مباشرة. والمطالبة الروسية بتسوية عادلة للوضع في العراق.[97]

وكانت العلاقات الروسية العراقية، بمثابة محاولة روسية من أجل فتح منافذ اختراق في العلاقات مع العراق رغم قرارات مجلس الامن. وأن توجه بوتين كان مبني على احياء علاقاته مع حلفاء الامس، من ضمنها العراق،[98] في ظل التخوف من الهيمنة الأمريكية التي تعد تهديداً للمصالح الجوهرية الروسية.[99]

وتعود سياسة الانفتاح الروسية تجاه العراق بسبب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة صياغة استراتيجية حلف شمال الاطلسي "الناتو" والذي خرج من النطاق الاوروبي ليشمل العالم، وهذا يعني تهديداً حتمياً للأمن القومي الروسي والمصالح الروسية في المحيط الخارجي. ودفع ذلك بالموقف الروسي الى التغيير من المعارضة النظرية في مجلس الامن الى معارضة واقعية باتخاذ خطوات فعلية كنوع من سياسة المواجهة مع الولايات المتحدة.[100]

وفي عام 2003 كان هناك استعداد روسي لشطب الديون المستحقة على بغداد، وأضاف بوتين "نأمل بشدة أن تبني روسيا علاقات طيبة مع القيادة الجديدة في العراق." وأكد رئيس مجلس الحكم العراقي المعين من الولايات المتحدة عبد العزيز الحكيم أن هذا الوعد الروسي جاء مقابل منح الشركات الروسية فرصة الوصول للعراق. وفي 2004 زادت الاهمية الروسية للعراق في ظل ارتفاع اسعار النفط والتي وصلت الى الضعف مع نهاية 2004، وأعطى بوتين فرصة جيدة للتدخل في ظل ضعف موقف الولايات المتحدة الاقليمي في خلق المقاومة العراقية وصعودها. وفي 2005 وافق الكرملين على شطب جزء كبير من الديون العراقية القديمة، وقدمت شركة لوك أويل الروسية مساعدات انسانية ضخمة للعراق، قدرت بملايين الدولارات، وفي عام 2008 تنازلت روسيا عن كل الدين العراقي الذي وصل الى 12.9 مليار دولار.[101]

ونتيجة التخوف والقلق من الهيمنة الامريكية والذي جاء واضحاً في وثيقة الأمن الروسي التي نشرت في مايو 2009 بعد اعتمادها والمصادقة عليها من قبل الرئيس السابق ميدفيدف، كان هناك مطالبات فعلية روسية من أجل انسحاب الولايات المتحدة من العراق. وأبدت روسيا تخوفها من الهيمنة الامريكية في العراق التي تعتبر بالنسبة لها منطقة نفوذ ومصالح استراتيجية.[102] وبالتالي فان التوجهات الروسية العراقية في الفترات السابقة شهدت تراجعاً ملحوظاً رغم مساعي روسيا في المحافظة على مصالحها في العراق قبل الحرب، وسبب التراجع هو تأثير المتغير الامريكي في إبعاد روسيا عن ممارسة أي دور في العراق. لكن كان هناك محاولات روسية رغم ما فقدته من نفوذ في العراق، ويكون لها دور ما بعد عام 2003 بشكل يوحي بعودتها كقوى فاعلة للساحة الدولية.

ومع توقيع العراق اتفاقية سحب القوات مع الولايات المتحدة في ديسمبر 2008 والتي كان الهدف منها تنظيم العلاقة القانونية بين العراق والولايات المتحدة.[103] وفي ظل القرارات الدولية التي صدرت بحق العراق، والتي كان لها الدور الكبير في تفتيت بنية الاقتصاد العراقي.[104] رحبت روسيا بهذه

الاتفاقية كونها لم تتضمن أي جانب اقتصادي يربط العراق اقتصادياً او عسكرياً مع الجانب الامريكي، يعني ذلك عدم التأثير على المصالح الروسية في العراق. وفتح المجال لإعادة الشركات الروسية للعمل من جديد في العراق.[105]

وفي عام 2009 استقبل الرئيس الروسي الأسبق ديمتري ميدفيدف رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي أثناء زيارته لروسيا. وتمخض عن هذه الزيارة تفاهمات في المجال العسكري اضافة للمجال الاقتصادي. وطرح المالكي موضوع تسليح الجيش العراقي وتطوير العلاقات ما بين البلدي، فبدأت تنمو هذه العلاقات بشكل ملحوظ وفي مختلف الميادين.[106]

وقبلت روسيا بالنظام العراقي الجديد عندما رحبت بالانتخابات البرلمانية العراقية في آذار 2010، وتمثل ذلك بإرسال روسيا المراقبين للمشاركة بالعملية الانتخابية. وحول تأكيد الدعم الروسي للعراق اتجهت الى رفع القيود التي فرضها مجلس الامن في اطار الفصل السابع، وكانت الدوافع من هذه الخطوة هو الرغبة الروسية في تحقيق المصالح خاصة في مجال الاستثمار والتجارة. وكانت التطورات الهامة في عام 2014 والتي تمثلت بالانتخابات البرلمانية والتدهور الأمني الذي لحق بالعديد من المحافظات العراقية نتيجة السيطرة عليها من تنظيم داعش. ودفع بالعديد من الدول لتكثيف الجهود المساعدة للعراق من أجل مكافحة الإرهاب[107]

وفي إطار الزيارات الرسمية بين البلدين التقى وزير الخارجية العراقية الجعفري في آذار 2015 نظيره الروسي سيرغي لافروف لتقوية العلاقات الثنائية، خاصة في العملية السياسة مشيراً الى ان هناك تقدم في تحقيق خسائر لتنظيم داعش. وأكدت روسيا على تضامنها مع العراق من أجل مكافحة الارهاب والاستمرار في تقديم المساعدة من أجل الحفاظ على أمنها وسلامتها.[108] و الذي يعني ذلك حفاظاً على أمن روسيا في منطقة حيوية بالنسبة لها.

وعززت موسكو علاقاتها السياسية والأمنية مع العراق، فوضح وزير الخارجية العراقي ابراهيم الجعفري ان المحادثات دارت حول تقديم مساعدات عسكرية لمحاربة ما يعرف بتنظيم داعش الإرهابي الذين استولوا تقريباً على ثلث العراق في عام 2014. ورغبة موسكو في اعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، افتتحت مركز قيادة في بغداد بموجب اتفاق من أجل تبادل المعلومات الاستخباراتية مع العراق لمحاربة الدولة الإسلامية.[109] وفي عام 2015 التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برئيس وزراء العراق حيدر العبادي، من أجل مناقشة مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق.[110]

وتتقاطع سياسية روسيا الخارجية تجاه العراق مع الولايات المتحدة الامريكية، فمنذ احداث 11 من سبتمبر والتي تعد نقطة تحول في العلاقات الامريكية بجميع الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، عن طريق تقسيم جورج بوش الابن الرئيس السابق للولايات المتحدة العالم الى محورين، محور الخير ويضم الولايات المتحدة، ومحور الشر ويضم اعداء الولايات المتحدة. وأيدت روسيا الموقف الامريكي في محاربة الارهاب. ولكن في نفس الوقت كان هناك رفض بشن هجوم عسكري على العراق، فالمحرك الأساسي لمعارضة روسيا هو المصالح. وكانت تخشى ان تخسر العديد من الصفقات النفطية التي ابرمتها مع الحكومة العراقية.[111]

واتجهت روسيا الى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة مستغلة أحداث 11 سبتمبر، وقدمت نفسها شريكاً حقيقياً للولايات المتحدة والذي ساعدها في حربها ضد الارهاب. وتجسد ذلك في تأييد قرار مجلس الامن رقم 1373 ضد طالبان.[112]

وكان لأحداث 11 من سبتمبر الدافع المبرر التي لجأت اليه الولايات المتحدة في لجوئها الى القوة العسكرية من أجل تحقيق مصالحها القومية سواء بمفردها او بمساعدة حلفائها. ووجهت الولايات المتحدة اتهامها الى العراق، واعتبرتها مصدر تهديد مطلق لأمن العالم وللولايات المتحدة.[113]

وحذر بوتين الولايات المتحدة من أن تشن هجوم عسكري على العراق، اذا ما كانت ترغب في الحفاظ على الائتلاف الدولي الذي حشدته من أجل محاربة الإرهاب. ورفض بوتين مفهوم محور الشر الذي طرحة بوش في وصفه لكل من ايران والعراق وكوريا الشمالية.[114] ووضح بأن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الامن في قرارها بشن الحملة العسكرية ضد أفغانستان، وانه يجب أن لا يكون اي استثناء مشابه في شن هجمات على العراق. وأكدت روسيا بأنها على قناعة بعدم وجود براهين تثبت تورط العراق في دعم المنظمات الإرهابية. ورغم نجاح روسيا في الحيلولة دون استصدار قرار من مجلس الامن من قبل الولايات المتحدة للتدخل العسكري في العراق، لكنها لم تستطع منع الولايات المتحدة من الغزو العراقي منتهكة بذلك الشرعية الدولية والقانون الدولي.[115]

ولم يبد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش اي اهتمام للحصول على قرار أممي يشرع غزو العراق، كونه على إدراك بأن المعارضة المشتركة الروسية والفرنسية ستقف ضد القرار في مجلس الأمن.[116] وكان هناك مساعي روسية لحل الأمر دبلوماسياً من اجل المحافظة على علاقات جيدة مع

جميع الاطراف من ضمنهم الولايات المتحدة وصدام حسين، والمعارضة العراقية. وهذا يعني بأن روسيا كانت ترغب حينها في الحفاظ على مصالحها.[117]

وسعت بريطانيا والولايات المتحدة من خلال مجلس الامن بالسيطرة على كل ما تملكه العراق من خيرات وطاقات، وبدأتا تخططان بعرض مشروع على مجلس الامن اطلق عليه "مشروع العقوبات الذكية." والذي نص على ان تضع الأمم المتحدة مراقبين على حدود العراق مع جيرانها وفي المطارات الاجنبية الكبيرة، للحيلولة من قيام النظام العراقي باستيراد المعدات العسكرية. ومن خلال هذا المشروع تتمكن الولايات المتحدة بأن تنفذ العديد من الخطوات بصورة منفردة.[118]

لاقى هذا المشروع رفضاً روسياً وعبر عن ذلك وزير الخارجية الروسي السابق ايغور ايفانوف في رسالة أرسلها الى نظيره الأمريكي كولن باول " إننا نرى في المخطط تهديداً خطيراً لمصالح روسيا التجارية والاقتصادية في العراق." وهذا يعني ان روسيا في مشروع القرار ترى انه يستهدف مصالحها المتنامية في العراق.[119]

مما سبق، يمكن القول ان سياسة روسيا تجاه العراق بالبداية كانت داعمة وبكافة الطرق وفق المصالح الاقتصادية والامتيازات التي تتمتع بها روسيا في العراق. لكن بعد الحرب الاخيرة على العراق شهدت العلاقة تراجعاً واضحاً بسبب الاحتلال والهيمنة الامريكية وتعرض مصالح روسيا للخطر. لكن تدريجياً عادت العلاقات ما بين الطرفين خاصة في المجال السياسي.

2.4 التوجهات الاقتصادية.

تعتبر التوجهات الاقتصادية من أهم العوامل التي ساهمت في تطور العلاقات بين روسيا الاتحادية والعراق. وخاصة الموارد الطبيعية التي تشكل هدفاً استراتيجياً مهماً للدول، بسبب الحاجة اليها من أجل تحقيق المصالح. وإن هذه الموارد تساعد في رسم السياسة الاقتصادية للبلد من أجل الوصول الى السيطرة.

ومع تولي بوتين السلطة، عمل على إعادة صياغة الاستراتيجية الروسية والتي تركز على بناء دور عالمي متميز لروسيا في العديد من المجالات. مثل المجال السياسي، وتحديداً المجال الاقتصادي.[120]

واحتل القطاع النفطي العراقي بشقيه النفط والغاز أهمية كبرى في هذا التوجه. فهو من جهة مورد مهم للعملة الأجنبية المتحققة بفعل التصدير. وأيضاً من خلال الاستثمارات الروسية في المجال

النفطي العراقي. وهذا ما دفع روسيا الى اصرارها في الحفاظ على حصة الاستثمارات النفطية في العراق.[121]

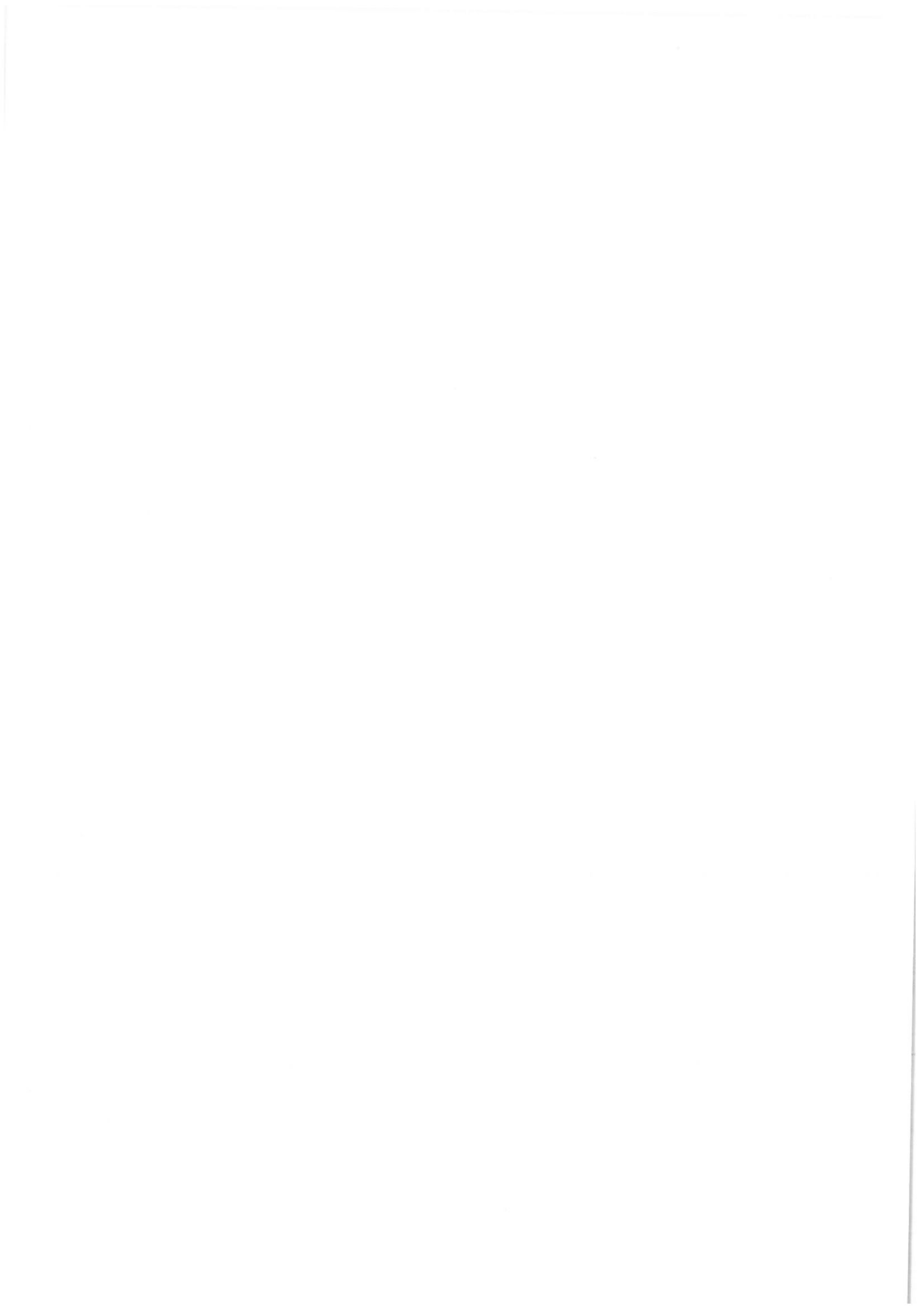
ومن الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الروسي، الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. وخسارة 10 شركات نفطية روسية والتي تعمل في العراق لعقود تبلغ حوالي 6 مليار دولار. اضافة للعديد من العقود والتي تم توقيعها ما بين الطرفين قبيل الحرب. وشملت هذه الاتفاقيات 100 مشروع بقيمة 40 مليار دولار. وكانت هذه العقود مرتبطة برفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق آن ذاك.[122]

وكان هناك تخوف روسي من السيطرة الامريكية على النفط العراقي، والذي سيعطي الولايات المتحدة الدور الكبير في التأثير على الانتاج العراقي للنفط وأسعاره العالمية. وهذا ما لا ترغبه روسيا، كون ان قطاع الطاقة يمثل عصب الاقتصاد الروسي. فكانت سياسة بوتين هي الاهتمام بتطوير الاقتصاد على الصعيد الاقليمي والدولي، من أجل تطوير القطاعات الاخرى.[123]

وكانت قد مرت العلاقات الروسية الامريكية بفترة توتر، بسبب رفض الولايات المتحدة العقود التي تم ابرامها مع نظام صدام حسين سابقاً. وشددت الى ضرورة العودة للنظر في العقود التي عقدتها في تلك الفترة، وتم ذلك من خلال مناقشة القرار 1483 الذي بموجبه تم رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق. واستغلت روسيا عضويتها في مجلس الامن وحقها في استخدام حق النقض الفيتو من اجل الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في العراق. وطالبت بإجراء العديد من التعديلات على مشروع القرار بحجة انه لا يعالج كل الأوضاع في العراق.[124]

وكانت سمة التوجهات الاقتصادية في الفترة سابقة الذكر بسعي روسيا الى تفعيل العقود النفطية والتي وقعت عقوده مع النظام السابق. وكان الدافع الاساسي وراء ذلك هو تحقيق مكسب اقتصادي كبير ورغبتها في الحصول على العديد من العقود الاستثمارية الأخرى.

ومع مجيء الرئيس السابق ديمتري ميدفيديف سعى إلى تعزيز الدور العالمي الروسي وتأكيد وجوده في العراق. من خلال زيادة العلاقات والاتفاقيات ما بين الطرفين.[125] وتم في عام 2008 عقد اجتماع للجنة الوزارية لكل من روسيا والعراق في موسكو وتم خلالها توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين الطرفين. وتناولت هذه الاتفاقيات تطوير التعاون في مجال التجارة والاقتصاد، لكن لم يتم التوقيع



على محضر الاجتماع بسبب الاختلاف بين الجانبين، فأصر الجانب الروسي على ادراج تنفيذ العقود المبرمة مع النظام السابق وعلى رأسها شركة لوك اويل، والسماح للشركات الروسية بالاستثمار في مجال النفط على أسس غير تنافسية. لكن الجانب العراقي رفض ذلك باعتبارها تتعارض مع القوانين العراقية الخاصة بالاستثمار.[126]

وتعززت العلاقات ما بين الطرفين عندما التقى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر سلطانوف في بغداد. وتركزت المباحثات على عقد شركة لوك أويل في تطوير حقل غرب حقنة. وفي عام 2009 فازت الشركة بعقد الاستثمار، وتم التوقيع على العقد النهائي عام 2010، واتفق الطرفان على ان عملية التنقيب ستبدأ بعام 2011، والاستخراج عام 2012. وقدرت قيمة المبالغ المستثمرة حوالي 300 مليون دولار. وكان هذا العقد الذي وقعته روسيا بمثابة نجاح لها لاستعادة مصالحها في العراق والتي سبق وان تأثرت كثيراً بفعل الاحتلال الامريكي للعراق.[127]

وعلى مستوى التبادل التجاري ما بين البلدين، شهد عام 2014 تطوراً كبيراً اذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين الى 1.562 مليار دولار. مقارنة بعام 2013 والذي بلغ نسبة 287 مليون دولار. وفي عام 2015 ارتفع التبادل التجاري بشكل ايجابي وبلغ حوالي 2.8 مليار دولار. ويعود سبب الارتفاع في التبادل التجاري بفعل التبادلات في قطاع الغذاء والتسلح.[128]

وضمن تطوير العلاقات الاقتصادية مع العراق، وجه الرئيس فلاديمير بوتين دعوة رسمية الى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي من أجل زيارة روسيا. وتم تلبية هذه الدعوة عام 2015، وتم خلالها التعاون في العديد من المجلات، مثل التعاون في مجال الاستثمار ومشاريع البنى التحتية والنقل والصحة. ورغم رغبة الطرفين في استمرارية الاستثمار، لكن الظروف الامنية التي شهدتها العراق حالت دون تحقيق الطموحات، وهو ما أدى إلى تخوف الشركات الروسية من الاستثمار في العراق.[129]

في حين شكلت السنوات السابقة نقطة تحول بالتوجهات الروسية تجاه العراق، خاصة في التفاهم حول العقود النفطية. إضافة لزيادة التبادل التجاري ما بين البلدين والذي انعكس ايجابياً على القطاعات الأخرى. ويمكن القول بأن روسيا أبدت اهتماماً كبيراً في سياستها تجاه العراق خاصة في المجال الاقتصادي. ورغم الحرب الامريكية وأثرها على العراق، لكن استطاعت روسيا الاتجاه نحو الدبلوماسية لاستعادة حقوقها في العراق.

واستمرت هذه التعاونيات حتى عام 2017، عندما عبرت الحكومة العراقية عن تقديم تسهيلات واسعة للشركات الروسية من أجل تيسير عملها في الاراضي العراقية. وترأس الاجتماع كل من دميتري روغوزين نائب رئيس الحكومة الروسية ووزير الخارجية ابراهيم الجعفري.[130] وحول ملف التعاون التجاري والاقتصادي ما بين البلدين ارتفع ميزان التجارة لعام 2017 بنسبة 53% اي حوالي 1.402 مليار دولار.[131]

خلاصة ما سبق، يمكن القول بأن سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق هي سياسة براغماتية، هدفها الاول والأساسي هو تحقيق المصالح. ووفق الاحصائيات والمعلومات يتضح بأن التوجه الاقتصادي هو الهدف الاساسي من تحقيق روسيا لمصلحتها.

كانت روسيا دائما تسعى من اجل رفع العقوبات وتقديم الدعم، رغم وجود بعض الخلافات بين الطرفين في ظل الحرب الامريكية على العراق، لكن كان هناك محاولات روسية للوصول لحل هذه الخلافات. ثم بدأ الانفتاح الاقتصادي في العديد من المجالات، وهذا بدا واضحاً من زيادة نسبة التبادل التجاري ما بين الطرفين مقارنة بالسنوات التي تسبقها.

وهذا يعني بالمحصلة، ان العامل الاقتصادي يلعب دوراً كبيراً في رسم سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق، وهذا انعكس ايجابياً على الدافع السياسي بين البلدين. يعني ذلك بأن روسيا تحاول ضمن سياستها الاعتماد على الدافع الاقتصادي، حيث كلما زادت المصالح زادت العلاقات السياسية. وسياسة روسيا تجاه العراق كانت من الجانب الاقتصادي الذي يعد عنصر قوة يمكّن روسيا من إثبات دورها ومساهمتها في صياغة النظام الدولي.

5. الخاتمة.

استطاعت روسيا في السنوات الاخيرة أن تؤسس لها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة على العالم. وهذا ما مكن روسيا ان تستعيد دورها على الساحة الدولية وتحديداً العودة الى الشرق الأوسط. تمثل ذلك بمحاولات فلاديمير بوتين لبناء روسيا من جديد بإتباع استراتيجيات جديدة مثل تكوين تحالفات اقليمية ودولية جديدة والسعي لنظام متعدد الأقطاب. ومع مجيء بوتين على السلطة في 2000 أخذ موقف أكثر تفهماً وايجابية تجاه العراق. من خلال رفع العقوبات المفروضة على العراق،

وبدأ الزيارات الرسمية والدبلوماسية. فضلاً عن التبادل التجاري واستيراد النفط، ومعارضتها للاحتلال الأمريكي.

وكان للمتغيرات الداخلية والخارجية دور في رسم سياسة روسيا الخارجية تجاه العراق، فموقع العراق الجغرافي كمحدد داخلي. جعله محط أنظار القوى الدولية الاخرى وموقع منافسة. وكانت تسعى روسيا وبكل جهودها المحافظة على العراق كونها منطقة حيوية لها، ومنفذ للوصول للمياه الدافئة.

اما المتغيرات الخارجية كان لها الدور الاكبر في سياسة روسيا تجاه العراق. مثل أثر المتغير السوري في سياسة روسيا تجاه العراق. والتي كانت ما بين التوتر والتعاون. اما المحددات الخارجية كتوسع حلف الناتو وأثره على العلاقات الروسية العراقية. ونجد بأن روسيا رفضت تدخل حلف الناتو في العراق، رغم ان هناك علاقات عراقية مع الحلف من خلال دعم العراق بالقوات الخاصة. وبالتالي تنظر روسيا للحلف على انه يهدد المصالح الاستراتيجية لها خاصة انه بدأ بالتوسع ليس فقط على نطاق أوروبا وإنما ليشمل العالم.

وسياسة روسيا الخارجية هي براغماتية. تنتهج الواقعية في علاقاتها الدولية والتي تقوم على مرتكزات أساسية أهما الاقتصاد والامننة والاستقلال ورفض الأحادية. وهذا يفسر سياسة روسيا تجاه العراق، فموقعها الجغرافي وثرواتها من النفط والغاز، أهلها لأن تكون في جدول مصالح روسيا خاصة المصالح الاقتصادية. والعامل الاقتصادي كان هو أساس توجه روسيا للعراق. فكلما زادت المصالح الاقتصادية ازدادت المصالح السياسة.

وتبقى سياسة روسيا تجاه العراق مفتوحة امام كل الخيارات تبعاً للظروف الداخلية والخارجية وما يتفق مع المصالح الروسية، بتأكيد اعادة هيبتها في النظام الدولي.

---

[1] أيمن طلال يوسف، "القيصر بوتين يترك بصماته على السياسة الخارجية الروسية،" مجلة سياسات، العدد 3 (2007)، 163-164.

[2] نبية الأصفهاني، "السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي،" مجلة السياسة الدولية، العدد 136 (أبريل 1999)، 225، 227.

[3] محمد مجدان، "سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، "المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48 (صيف-خريف 2015)، 40.

[4] علاء عبد الحفيظ محمد، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة" المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 48/47 (صيف/خريف 2015)، 10.

[5] Richard Sakwa, Putin: Russia's Choice, Abingdon: Routledge (2004): 267-278.

[6] "Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation," The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation official site, Feb 2013.

[7] بيداء محمود أحمد، "العراق في الاستراتيجية الروسية،" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25 (2008)، 20-21.

[8] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسة، 1989)، 12.

[9]Margret G. Herman, ,Charles. F. Hermann and Joe.D Hagan, "How Decision Units Shape Foreign Policy Behavior", International Studies Review 3,2 (May 2003), 309-310.

[10] لمى مضر الامارة، "الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية،" مجلة المستقبل العربي، العدد 362 (ابريل 2009)، 112-113.

[11] أحمد النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية" العلوم السياسية، العدد 46 (2013)، 55.

[12] تيم داون وآخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، 223.

[13] أحمد النعيمي، البنيوية العصرية، 10.

[14] المرجع السابق.

[15] بلال طلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي بعد عام 2000، جامعة النهرين، 89.

[16] فهيم رميلي وخولة بوناب، "السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة: دراسة في المنطلقات الفكرية والنظرية،" مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 12 (نوفمبر 2017)، 103-104.

[17] لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، 374، 377.

[18] علي محمد الجبوري، "العلاقات العراقية الروسية،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34 (ربيع 2012)، 121.

[19] علي محمد الجبوري، العلاقات العراقية الروسية 1991-2011 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

[20] نورهان الشيخ، "الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق في فترة ما بعد الاحتلال الامريكي،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 24 (ربيع 2009).

[21] بان فوزي الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق 2003-2010، جامعة النهرين، 2012.

[22] وداد جابر غازي، "طبيعة العلاقات العراقية-الروسية: دراسة تاريخية وسياسية،" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العددين 20-21 (2006).

[23] بيداء محمود أحمد، "العراق في الاستراتيجية الروسية،" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25 (2008).

[24] علاء عبد الحفيظ محمد، "التنافس الروسي الامريكي في الشرق الأوسط: العراق أنموذجاً،" المجلة العلمية، العدد 58 (يونيو 2015).

[25] نورهان محمد سعد، ورقة بحثية بعنوان "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط 2000-2015،" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 1-2.

[26] عبد الرزاق بوزي، التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط 2010-2014، جامعة محمد خيضر، 2015، 54.

[27] عز الدين أبو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الاوسط، 102-103.

[28]"Central Asia: Iraq", the world Fact book, Central Intelligence Agency (CIA), Washington Mar, 2018.

[29]"Iraq: Studies in Politics and Economics," Emirates Center for Strategic Studies and Research.Mar 2006,pp.21-24.

[30] جورج شكري كتن، العلاقات الروسية-العربية في القرن العشرين وآفاقها (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، 93.

[31]"Iraq: Selected Issues Report," International Monetary Fund, Aug 2015.

[32] محمد دياب، "روسيا والمسألة العراقية،" مجلة شؤون الأوسط، العدد 111 (صيف 2003)، 159-158.

[33] مثنى علي المهداوي، "أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية-العراقية المعاصرة،" مجلة دراسات دولية، العدد 41 (آذار 2013)، 12-11.

[34] Ekaterina Stepanova, The Challenge of Terrorism in Post-Saddam Iraq: A view from Russia (Washington D.C.: Center for Strategic & International Studies, No: 325, April, 2004), 4

[35] Andrew McGregor, "Russia Threatens Hit-Squads after Murder of its Diplomats in Iraq," The Jamestown Foundation, Jul 2006.

[36] بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 177-1789.

[37] علي الجبوري، العلاقات العراقية الروسية، 135-137.

[38] ستار جابر الجابري، "العلاقات العراقية الروسية" دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي،" مجلة دراسات دولية، العدد 33 (2007)،21-23.

[39] ستار الجابري، العلاقات العراقية الروسية، 21-23.

[40] عامر عبد الفتاح عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ 2011-2014. جامعة النجاح الوطنية، 2015، 103-104.

[41] مريم مالكي، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الازمة السورية 2011-2014، جامعة الجيلالي بونعامة، 2015، 68-69.

[42] مصطفى علوي، "روسيا وأميركا في سوريا والعراق..صفقة غير معلنة،" مجلة السياسة الدولية، العدد (يناير 2016)،1.

[43] رشيد حوراني، "مؤتمر "سوتشي: جديد روسيا للسوريين السيناريوهات والنتائج المتوقعة،" المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام (يناير 2018)، 2.

[44] محادثات أستانة للسلام في سوريا: والتي جرت بين ممثلي الدولة السورية وعدد من فصائل المعارضة السورية برعاية كل من روسيا وإيران وتركيا والولايات المتحدة والمبعوث الأممي لسوريا ستيفان دي ميستورا، في العاصمة الكازاخستانية أستانة في 23-24 يناير 2017 والذي دعا لحل الأزمة السورية.

[45] سعيد رفعت، التآلف الاقليمي، 14-15.

[46] تقدير موقف "روسيا والغرب: نذر حرب باردة ومخاضات تعددية قطبية." مركز الجزيرة للدراسات (نوفمبر 2016)،4.

[47] خضر عباس عطوان، "حلف شمال الأطلسي والتوازنات الاقليمية في الشرق الأوسط،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16 (خريف 2007)، 184-185.

48 بان فوزي الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية، 119.
49 مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، 42-43.
50 أشرف تيسير عكه، علاقة روسيا بحلف الناتو 1991-2008، جامعة بيرزيت، 2011، 155-156.
51 بان فوزي الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية، 120.
52 أيمن طلال يوسف، "القيصر بوتين يترك بصماته على السياسة الخارجية الروسية،" مجلة سياسات، العدد 3 (2007)، 175.
53 بلال الجوادي، الاستراتيجية الروسية، 181.
54 ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط، 227.
55 مثنى علس حسين المهداوي، أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية العراقية المعاصرة، 13.
56 عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000-2008 "دارسة الحالة الفلسطينية،" جامعة الأزهر، 2012، 95.
57 وداد جابر غازي، طبيعة العلاقات العراقية-الروسية، 214.
58 بان فوزي داود الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق (2003-2010) وآفاقها المستقبلية، جامعة النهرين، 2012، 35.

59 "Foreign Policy Concept of the Russian Federation (Approved by President of the Russian Federation Vladimir Putin on November 30, 2016), The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Dec 2016.

60 أيمن طلال يوسف، "القيصر بوتين يترك بصماته على السياسة، 165.
61 بان فوزي داود الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق، 59-60.

62 "Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.

63 بان فوزي داود الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق،60-61.

64 Adam Balcer and NikolayPetrov. The Future of Russia: Modernization or Decline?.Carnige Moscow, 2012. 21.

65 "Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.

66 القرار 2161، 2014: قرار اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7198 المعقودة في 17 حزيران عام 2014 الخاص بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين نتيجة الأعمال الإرهابية.
67 بلال طلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي،176.
68 المرجع السابق.

69 "Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.

70 عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الإستراتيجية الروسية، 96.

71 Andrew Monaghan, The New Russian Foreign Policy Concept: Evolving Continuity (London: The Royal Institute of International Affairs, 2013), 3.

72 بلال الجوادي، الاستراتيجية الروسية، 136-137.

73 "Foreign Policy Concept of the Russian", The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.

74 عز الدين أبو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية، 97.
75 بان فوزي داود الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية، 105-106.

76 "Foreign Policy Concept of the Russian,"The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.

77 عز الدين أبو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط، 97.
78 نبية الأصفهاني، السياسة الخارجية الروسية، 227.

79 "Foreign Policy Concept of the Russian,"The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.

80 جورج بوش الإبن: الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة الامريكية منذ 2001 حتى 2009.
81 بيداء محمود أحمد، العلاقات الروسية العراقية، 259.
82 ايغور ايفانوف: وزير خارجية روسيا السابق في عام 1998.
83 شكلاط وبسام، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000-2014: دراسة جنوب المتوسط، جامعة مولود معمري، 2016، 129.
84 صفية رحماني، سياسة روسيا الخارجية تجاه دول الجوار القريب 1999-2010، زيان عاشور، 2017، 34-35.
85 بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 142.
86 المرجع السابق.

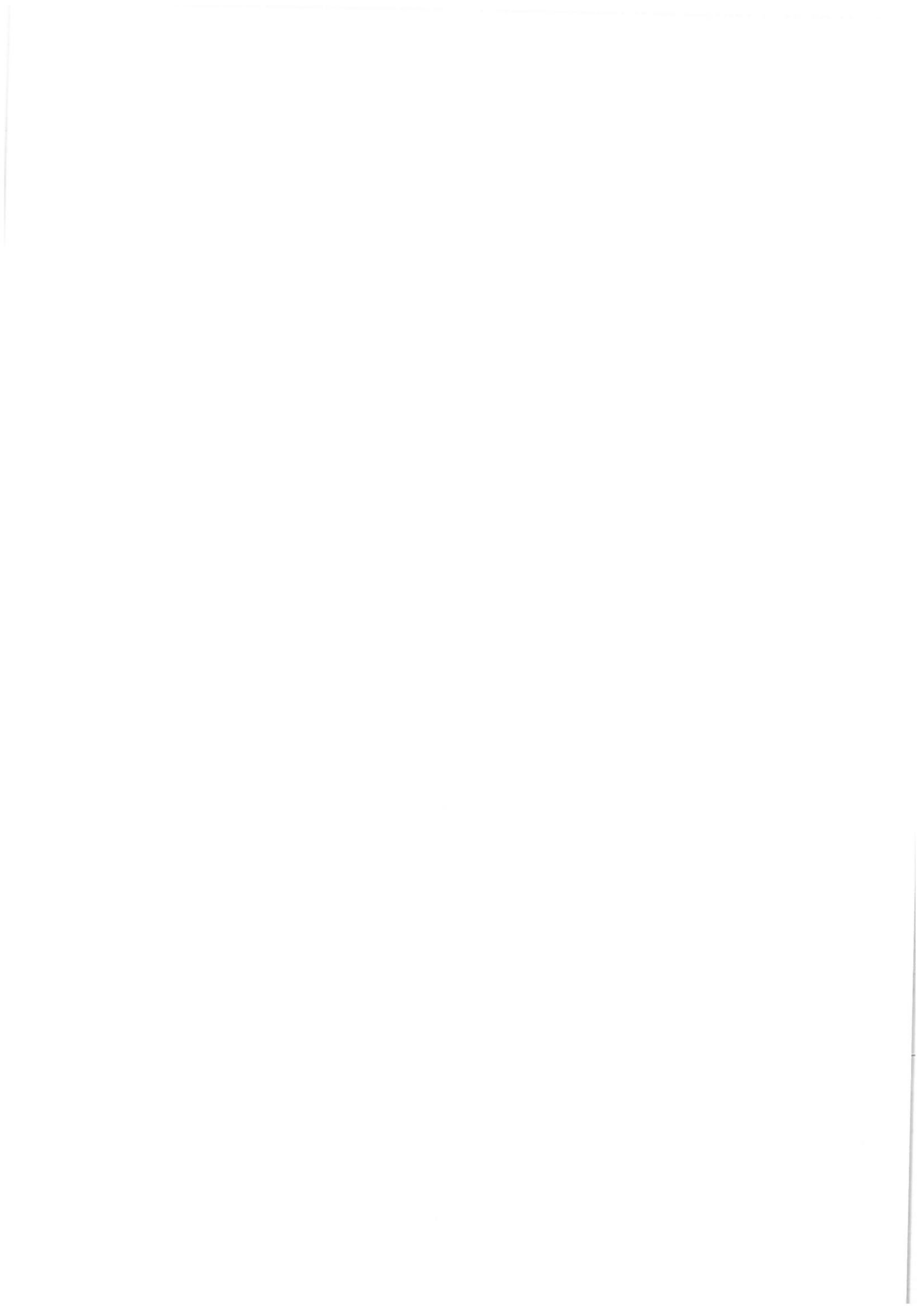
87 "Foreign Policy Concept of the Russian,"The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016.

88 شكلاط وسيام، الاستراتيجية الروسية الجديدة، 138-139.
89 بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 148، 152.

90 "Foreign Policy Concept of the Russian,"The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2016

91 بافل بابيف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)،145-146.
92 أحمد كيتان، روسيا الاتحادية القوة الصاعدة: مقومات القوة ونقاط الضعف، مجلة الدراسات الاقلمية (مايو 2017)، 124-125

93 "Central Asia: Russia", the world Fact book, Central Intelligence Agency (CIA), Washington Aug, 2017.



[94] بان فوزي داود الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية، 102.

[95] سليم كاطع علي، مقال بعنوان "محددات السياسة الروسية تجاه العراق بعد عام 2003،" (نوفمبر 2016)، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية. http://mcsr.net/news201 (2018/3/12).

[96] "Asia and the Middle East lead rising trend in arms imports, US exports grow significantly," Stockholm International Peace ResearchInstitute(Sipri), March 2018.

[97] لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، 374.

[98] بيداء محمود أحمد، العلاقات العراقية الروسية، 260.

[99] بان فوزي داود الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق، 105.

[100] بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 98-99.

[101] أنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع، الآثار، الآمال، مركز إدراك للدراسات والاستشارات (مارس 2016)، 32.

[102] علاء عبد الحفيظ محمد، التنافس الروسي الأمريكي، 223.

[103] سحب القوات الامريكية من العراق بتاريخ 15 ديسمبر 2012 بقرار من باراك اوباما، ليعلن النهاية العسكرية الامريكية في العراق بعد ثماني سنوات وتسعة أشهر من الاحتلال المباشر.

[104] علي الجبوري، العلاقات العراقية الروسية، 235.

[105] بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 118.

[106] علي الجبوري، العلاقات العراقية الروسية، 224.

[107] بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 119-120، 122، 124.

[108] "Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Foreign Minister meets his Russian counterpart," information Office,Aug 2015.

[109] SaifHameed, "Russia boosts with Iraq in Challenge to U.S. influence," Reuters, Feb 2016.

[110] بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 130-131.

[111] علي الجبوري، العلاقات العراقية الروسية، 198-199.

[112] Kumar Pankaj, Russia Attitude Towards International Terrorism (India: World Affairs, The Journal of International Issue, Vol: 12, No: 4, Winter, 2008), 61-63

[113] محمد مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق الى ثورات الربيع العربي: الوقائع والأسباب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، 43، 45.

[114] محور الشر: أول عبارة استخدمت عندما قالها رئيس الولايات المتحدة الامريكية في خطابه بتاريخ 29 يناير 2009 لوصف حكومات ودول تدعم الإرهاب وتحاول ان يكون لديها أسلحة. وهذه الدول العراق، ايران، كوريا الشماليه.

[115] نورهان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية،49.

[116] ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى لافديمير بوتين (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، 226.

[117] Anna BorshchevskAya, Russia in the Middle East: Motives, Consequences, Prospects (Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, No 142, 2016), 32

[118] بشار فتحي العكيدي، ورقة بحثية بعنوان "الموقف الروسي من الضغوط الأمريكية على العراق 1991-2003،" مركز الدراسات الإقليمة، جامعة الموصل، 12-13.

[119] بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 100.

[120] Andrew Monaghan, The New Russian Foreign Policy Concept: Evolving Continuity (London: The Royal Institute of International Affairs, 2013), 3

[121] لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، 224-225.

[122] الجوادي، السياسة الروسية، 140

[123] نورهان الشيخ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية، 52.

[124] بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 141.

[125] بان فوزي داود الدليمي، سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق، 269.

[126] بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 147.

[127] علي الجبوري، العلاقات العراقية الروسية، 234-235.

[128] "Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Foreign Minister meets his Russian counterpart," information Office, Feb 2016.

[129] بلال الجوادي، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي، 156-157.

[130] طه عبد الواحد، "أزمة عقود روسنفت تهيمن على محادثات اقتصادية عراقية روسية،" جريدة الشرق الأوسط، العدد 14338 (مارس 2018).

[131] "Data of the Russian Ministry of Economic Development, Feb 2018."